المركز الجامعي بتسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الموضوع:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

إعداد الطالبة:

رقيق اسماء

إشراف الأستاذ:

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	رئيسا
الأستاذ:	مقررا و مشرفا
الأستاذ:	ممتحنا
الأستاذ:	ممتحن إضافي

السنة الجامعية 2015/2014

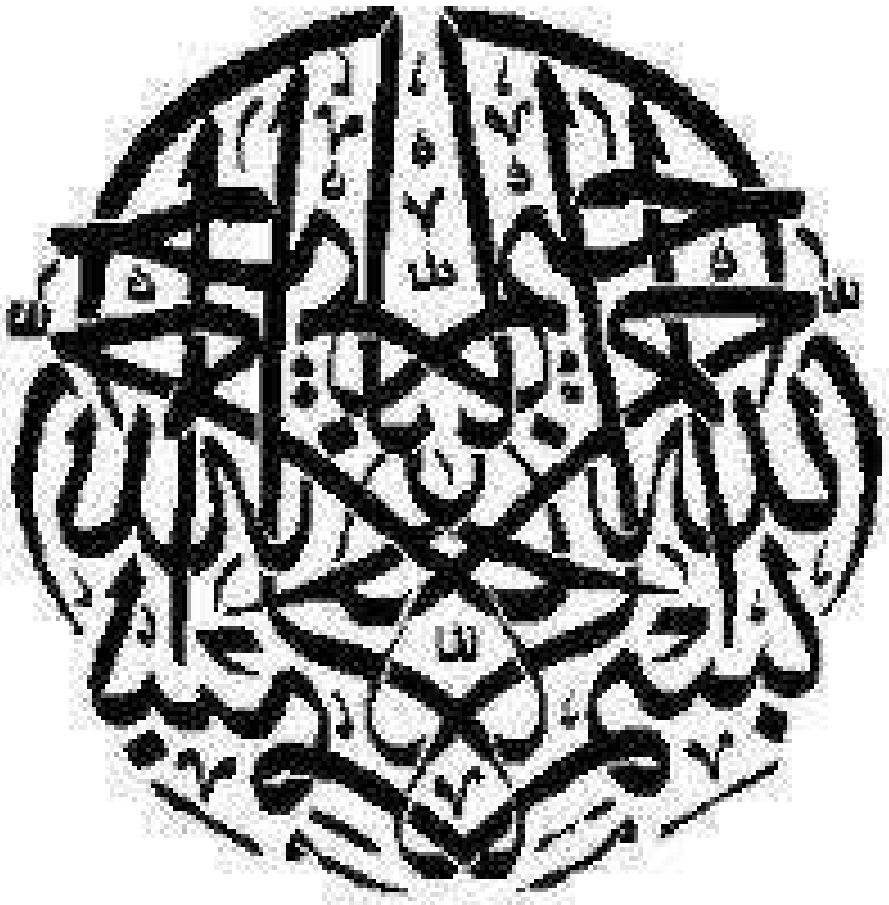

الشكر

أحمد الله على جزيل نَعْمَائِهِ، وأشكره شكر المعترف بمِنَنه و آلائه، وأُصَلّي و أُسَلم على صَفْوَ ة أنبيائه، وعلى آله وصَحبه و أوليائه.

"من لم يشكر النّاس، لم يشكر الله".

واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذه المذكرة إلا أن أتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى:

-أعضاء لجنة المناقشة المُوقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وتمَحُص و مناقشة هذه المذكرة؛

-أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم فضل عليَ

-كل زملائي في دراسة الماستر، الذين أجابوا كل طلب لي، وكانوا عونا ومدداً، بارك الله فيهم جميعا و حفظهم ووفقهم في مشوارهم؛

-كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد؛

الاهداء

الى من أدين لهما بكل شيء : أمي و أبي

إلى زوجي ورفيق دربي .

إلى إخوتي الاعزاء

إلى كل طلبة الماستر دفعة 2014-2015

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأصدقاء دون استثناء

قـــــــائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	5
الجدول رقم (2)	توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في ولاية تيسمسيلت لسنة 2014	79
الجدول رقم (3)	تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت (2010 -2014).	81
الجدول رقم (4)	تطور عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت للفترة (2010-2014).	83

قـــــــائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في ولاية تيسمسيلت لسنة 2014	80
الشكل رقم (2)	تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت (2010 -2014).	82
الشكل رقم (3)	تطور عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت للفترة (2010-2014).	84

الملخص:

تتناول الدراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الدور الذي تؤديه في تحقيق التنمية المحلية نظرا لما تتميز به من قدرة على الانتشار الجغرافي الواسع، لذلك تم التطرق إلى الخصائص التي تميز هذه المؤسسات ، إضافة إلى ابراز دورها في تحقيق التنمية المحلية .

كما تم إسقاط الدراسة على الواقع من خلال التطرق للوضع الجزائري بإبراز واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية تيسمسيلت، و الاستراتيجية المتبعة لترقيتها و تطويرها لتحقيق أهداف التنمية المحلية، ولاختبار مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التنمية المستدامة ، التنمية المحلية.

فـــهـرس المحتويات

مقدمـــة عامة

- **تمهيد الفصل الاول**

- **الفصل الأول : الاطار النضري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**.....2

- **المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**.....2
- **المطلب الأول** : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....3
- **المطلب الثاني** : أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....8
- **المطلب الثالث**: خصائص ومميزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....11

- **المبحث الثاني: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة**.....12
- **المطلب الأول**: الأهمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....12
- **المطلب الثاني**: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....13
- **المطلب الثالث**: اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....16

- **المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب دعمها وتحدياتها المستقبلية**.....19
- **المطلب الأول**: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....19
- **المطلب الثاني**: اساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....22
- **المطلب الثالث**: تحدياتها المستقبلية الصغيرة والمتوسطة.....27

- **خلاصـــة الفصل**.....29

- **تمهيد الفصل الثاني**

- **الفصل الثاني : مدخل نظري حول التنمية المحلية المستدامة**.....**31**

- **المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة**..... 32
- **المطلب الأول:** مفهوم التنمية المستدامة..... 32
- **المطلب الثاني:** ابعاد التنمية المستدامة المستدامة..... 36
- **المطلب الثالث:** اهداف التنمية المستدامة..... 39

- **المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية** 40
- **المطلب الأول:** مفهوم التنمية المحلية وخصائصها.....41
- **المطلب الثاني:** اهداف التنمية المحلية المستدامة.....43
- **المطلب الثالث:** مصادر التمويل المحلي.....45

- **المبحث الثالث:** معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....46
- **المطلب الأول :** معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....47
- **المطلب الثاني :** مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....49
- **المطلب الثالث:** البرنامج المحلي للقرن 21 _ الاجندة 21 المحلية_ كأداة لتفعيل التنمية المستدامة..51

- **خلاصـــة الفصل**.....56

- **الفصل الثالث : الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة**

- **المبحث الأول:** استراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية 58
- **المطلب الأول:** : الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....60
- **المطلب الثاني:** : الأجهزة المكلفة بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....61
- **المطلب الثالث:** : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....66

- **المبحث الثاني:** أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية.....70
- **المطلب الأول:** أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي71
- **المطلب الثاني:** أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي72
- **المطلب الثالث:** دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي 73

- **المبحث الثالث:** تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية في ولاية تيسمسيلت.....75
- **المطلب الأول:** : التعريف بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تيسمسيلت75
- **المطلب الثاني:** مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت.....78

- **خلاصـــــة الفصل**.....**87**

- **خاتمـــــــة عامة**.....**89**

تمهيـــد :

ان تطور مفهوم و مجال التنمية خلال العقود الأخيرة و تحول الخطاب التنموي من المفهوم الكلي إلى المفهوم الجزئي، حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون محلية للتعامل بشكل أفضل مع المشاكل التي تعاني منها كل منطقة في الدولة الواحدة، و إعطاء فرص تنمية متكافئة مبنية على إمكانيات و موارد كل منها، و ذلك عن طريق المشاركة الشعبية بحيث تساهم فيها جميع فئات المجتمع و تستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية غير المنظمة، فضلا عن ضرورة إنشاء المشاريع الاقتصادية القادرة على توفير مناصب الشغل وتستغل استغلالا أمثلا للموارد الطبيعية و البشرية المحلية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات التنموية القادرة على تحقيق أهداف التنمية المحلية نظرا لما لها من خصائص تؤهلها على الانتشار الجغرافي الواسع في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية و يعمل على خلق نمو متوازن .لقد أثبتت تجارب العديد من الدول مدى قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أشارت العديد من الدراسات حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية إلى أن دعم و تطوير هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية ذاتية محلية تعتمد على استغلال الموارد و الطاقات المحلية.

تعد الجزائر من الدول التي شجعت هذا النوع من المؤسسات انطلاقا من انتقالها إلى مرحة اقتصاد السوق التي تزامنت مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية التسعينات، والتي كان من بين نتائجها بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي عملت على تطويره بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية التي عجزت عن تحقيقها المؤسسات العمومية التي استمرت إلى غاية الأزمة البترولية لسنة 1986 ، و كذلك بالشكل الذي يحقق التنمية المتوازنة في إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي بين أقاليم الوطن.

تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :**إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ؟**

وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث و التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية :

* ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ؟

* ما هي أبعاد و محددات التنمية المحلية المستدامة ؟

* ماهو واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تيسمسيلت ؟

فرضيات البحث :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

* للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية و تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

* التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة و ذات أبعاد متعددة .

* تتبنى الجزائر إستراتجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل و الهيئات الهادفة إلى ترقية و دعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و دعم فكرة التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

⟸ إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و بالتنمية المحلية المستدامة على حد سواء.

⟸ لكون التنمية المحلية المستدامة أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق و إرساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة و المتوازنة.

⟸ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث عموما إلى :

⟸ نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والتنمية المحلية المستدامة .

⟸ محاولة إبراز الصعوبات و المشاكل التي تعيق نشاط و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

⟸ محاولة دراسة و تقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع : **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية** يعود إلى مجموعة من الأسباب:

⟸ الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

⟸ لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث نربط من خلاله المنظومة المؤسساتية بأحد أهم مرتكزات تطبيق التنمية المستدامة آلا وهي التنمية المحلية المستدامة.

⟸ الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الآونة الأخيرة.

حدود الدراسة:

تدور الدراسة حول:

⟸ **الحدود النظرية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي المحلي المستدام في الجزائر.

⟸ **الحدود الزمانية** : لقد ركزنا في الدراسة تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر على المدة الزمنية الممتدة من 2010 إلى الثلاثي الاخير من 2014.

منهج البحث :

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، ومضمون التنمية المحلية المستدامة ارتأينا الاعتماد على **المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي** لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و التنمية المحلية المستدامة.

محتويات البحث:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية:

⟸ تطرقنا في الفصل الأول الى الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفي المبحث الثاني أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المصادر و أساليب تمويل ثم المبحث الثالث الذي نعالج من خلاله مختلف المشاكل التي تواجهها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و أساليب دعمها و تحدياتها المستقبلية.

⟸ وتناولنا في الفصل الثاني الجانب الذي يخص موضوع التنمية المحلية المستدامة تحت عنوان مفاهيم عامة حول التنمية المحلية المستدامة، وقسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث أساسية، الأول يعالج مفهوم التنمية المستدامة و الثاني يتمحور حول التنمية المحلية المستدامة من خلال عرض مختلف تعاريفها، أهدافها و مصادر التمويل المحلي وكمبحث ثالث تناولنا مقومات ومعوقات التنمية المحلية المستدامة وماهية برنامج القرن.

⟸ وقمنا في الفصل الثالث بالتطرق إلى الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها آلية لدفع التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، وتناولنا من خلاله ثلاثة مباحث، تناول الأول استراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية ، وتطرقنا في المبحث الثاني الى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، أما في المبحث الثالث فتعرضنا إلى تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية في ولاية تيسمسيلت.

تمهيـــد :

ان تطور مفهوم و مجال التنمية خلال العقود الأخيرة و تحول الخطاب التنموي من المفهوم الكلي إلى المفهوم الجزئي، حيث توجهت التنمية منذ مطلع الثمانينات إلى أن تكون محلية للتعامل بشكل أفضل مع المشاكل التي تعاني منها كل منطقة في الدولة الواحدة، و إعطاء فرص تنمية متكافئة مبنية على إمكانيات و موارد كل منها، و ذلك عن طريق المشاركة الشعبية بحيث تساهم فيها جميع فئات المجتمع و تستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان مع التخلي عن الأعمال التنموية غير المنظمة، فضلا عن ضرورة إنشاء المشاريع الاقتصادية القادرة على توفير مناصب الشغل وتستغل استغلالا أمثلا للموارد الطبيعية و البشرية المحلية.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات التنموية القادرة على تحقيق أهداف التنمية المحلية نظرا لما لها من خصائص تؤهلها على الانتشار الجغرافي الواسع في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية و يعمل على خلق نمو متوازن .لقد أثبتت تجارب العديد من الدول مدى قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أشارت العديد من الدراسات حول العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المحلية إلى أن دعم و تطوير هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية ذاتية محلية تعتمد على استغلال الموارد و الطاقات المحلية.

تعد الجزائر من الدول التي شجعت هذا النوع من المؤسسات انطلاقا من انتقالها إلى مرحة اقتصاد السوق التي تزامنت مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مع بداية التسعينات، والتي كان من بين نتائجها بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي عملت على تطويره بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية التي عجزت عن تحقيقها المؤسسات العمومية التي استمرت إلى غاية الأزمة البترولية لسنة 1986 ، و كذلك بالشكل الذي يحقق التنمية المتوازنة في إطار تطبيق سياسة التوازن الجهوي بين أقاليم الوطن.

تهدف الدراسة إلى توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :**إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية ؟**

وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث و التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية :

* ما هي العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ؟

* ما هي أبعاد و محددات التنمية المحلية المستدامة ؟

* ماهو واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تيسمسيلت ؟

فرضيات البحث :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

* للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية و تؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

* التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة و ذات أبعاد متعددة .

* تتبنى الجزائر إستراتجية متكاملة تعتمد فيها على جملة من الهياكل و الهيئات الهادفة إلى ترقية و دعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و دعم فكرة التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

⟸ إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و بالتنمية المحلية المستدامة على حد سواء.

⟸ لكون التنمية المحلية المستدامة أصبحت من المرتكزات الأساسية لعملية تحقيق و إرساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة و المتوازنة.

⟸ الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذه المؤسسات، والإصلاحات الكبيرة التي سخرتها لتأهيل هذا القطاع في مختلف جوانبه وعلى جميع الأصعدة.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث عموما إلى :

⟸ نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والتنمية المحلية المستدامة .

⟸ محاولة إبراز الصعوبات و المشاكل التي تعيق نشاط و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

⟸ محاولة دراسة و تقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع : **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية** يعود إلى مجموعة من الأسباب:

⟸ الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع.

⟸ لكون هذا الموضوع يقع في قلب التخصص بحيث نربط من خلاله المنظومة المؤسساتية بأحد أهم مرتكزات تطبيق التنمية المستدامة آلا وهي التنمية المحلية المستدامة.

⟸ الأهمية التي اكتسبها موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الآونة الأخيرة.

حدود الدراسة:

تدور الدراسة حول:

⟸ **الحدود النظرية:** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على بعدها التنموي المحلي المستدام في الجزائر.

⟸ **الحدود الزمانية** : لقد ركزنا في الدراسة تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر على المدة الزمنية الممتدة من 2010 إلى الثلاثي الاخير من 2014.

منهج البحث :

من أجل إرساء مفاهيم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، ومضمون التنمية المحلية المستدامة ارتأينا الاعتماد على **المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي** لمعرفة مختلف المفاهيم النظرية التي تتناول دراسة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و التنمية المحلية المستدامة.

محتويات البحث:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية:

⟸ تطرقنا في الفصل الأول الى الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفي المبحث الثاني أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المصادر و أساليب تمويل ثم المبحث الثالث الذي نعالج من خلاله مختلف المشاكل التي تواجهها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و أساليب دعمها و تحدياتها المستقبلية.

⟸ وتناولنا في الفصل الثاني الجانب الذي يخص موضوع التنمية المحلية المستدامة تحت عنوان مفاهيم عامة حول التنمية المحلية المستدامة، وقسم هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث أساسية، الأول يعالج مفهوم التنمية المستدامة و الثاني يتمحور حول التنمية المحلية المستدامة من خلال عرض مختلف تعاريفها، أهدافها و مصادر التمويل المحلي وكمبحث ثالث تناولنا مقومات ومعوقات التنمية المحلية المستدامة وماهية برنامج القرن.

⟸ وقمنا في الفصل الثالث بالتطرق إلى الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها آلية لدفع التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، وتناولنا من خلاله ثلاثة مباحث، تناول الأول استراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية ، وتطرقنا في المبحث الثاني الى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، أما في المبحث الثالث فتعرضنا إلى تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية في ولاية تيسمسيلت.

الفصل الأول : الأسس النظرية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة

تمهيد:

يزداد اهتمام الحكومات و الباحثين بالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها و النامية، وخاصة في المجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد و بشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات و الأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي.

ولقد استطاعت المؤسسات المتوسطة و الصغيرة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات و المشاكل التي تعترض سبيل نموها و توسعها و في ضل التحديات التي تقف أمامنا، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها و التي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو و الإمكانيات المتوفرة لديها و في هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم النظرية التي تعالج موضوع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

المبحث الأول : ماهية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه المؤسسات، وكذا في الفكر الاقتصادي ككل، نظرا لصعوبة إيجاد تعريف محدد و دقيق لها، بسبب تعدّد الآراء التي طرحت بشأن تحديد مفهوم واضح لهذا النوع من المؤسسات.

في هذا السياق سيتم التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد مفهومها، ثم إعطاء جملة من التعاريف المعتمدة لدى بعض الدول والمنظمات الدولية، ومن ثم التعرف على اشكالها وعلى أهم الخصائص التي تتمتع بها هذه المؤسسات.

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

المبحث الثاني : أشكال تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

المبحث الثالث : خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

قبل التعريف بالمؤسسات نوضح بعض المعايير الاقتصادية المساهمة في إعطاء مجموعة من التعاريف ومن بين هذه المعايير ما يلي:

✓ أولا : معايير تعريف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة:

خلصت احدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى وجود اكثر من250 تعريفا، وهذا لاختلاف المعايير التي اعتمد عليها في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه المعايير منها الكمية ومنها النوعية [1]

➢ **المعايير الكمية** : تساعد على تحديد حجم المؤسسة وتنقسم الى مجموعتين:

- **المجموعة الاولى** : وتضم مجموعة من المؤشرات التقنية والاقتصادية منها:
  - عدد العمال ؛ – التركيب العضوي لراس المال ؛
  - حجم الانتاج ؛ – حجم الطاقة المستعملة ؛
  - القيمة المضافة.
- **المجموعة الثانية** : وتضم جملة من المؤشرات النقدية منها:
  - راس المال المستثمر؛ – رقم الاعمال.

➢ **المعايير النوعية**: هي جملة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات او خصائص معين، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة او متوسطة او كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا ولكن من المهم توفر بعضها مثل:

[1] عبد الحميد بن الشيخ، **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2010، ص: 05.

- **معيار المسؤولية:** من حيث مدى تنوعها او تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجسد في مالك المؤسسة الذي يقوم بعدة وظائف في نفس الوقت: الانتاج، الادارة، التمويل عكس المؤسسات الكبرى التي تكون هذه الوظائف السالفة الذكر موزعة على عدة اشخاص.
- **معيار الملكية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية وعدم التبعية لأي مؤسسة كبرى او معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات، شركات، وقد تكون ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية....الخ)، وقد تكون الملكية مختلطة.
- **معيار السوق:** اذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل ان يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق، وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها اسواق صغيرة بالحجم الصغير والتي لها اسواق كبيرة بالحجم الكبير، وعموما نجد حجم المؤسسة يتوقف عند طبيعة الطلب، فاذا كان الطلب كبيرا او ثابتا، ويتوقع ان يرتفع في المستقبل او ينخفض فان حجم المؤسسة له ما يبرزه.
- معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة اي على مدى استخدام الآلات في الانتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج الى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة من راس المال كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وعلى العكس من ذلك في الصناعات الثقيلة.

✓ **ثانيا : تعريف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة:**

حيث أنها تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة البلدان، بما فيها الصناعية، ففي الولايات المتحدة نجد أن حوالي 90 بالمئة من المؤسسات توظف نحو 30 عاملا، و37 بالمئة من هذه المؤسسات تقوم بعملية التصدير، وحوالي ربع كافة المؤسسات المصدرة يوظف كل منها نحو مائة فرد.

وللإشارة فإن الولايات المتحدة أصدرت قانون الأعمال الصغيرة منذ بداية الخمسينات، وهو مايزال ساري المفعول إلى الآن، كما أن الإحصائيات تشير إلى أنها تتوفر على 22 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة، كما أسفرت إحصائيات أجريت في 1996 عن وجود 18 مليون مؤسسة في دول الاتحاد الأوروبي يشغل 99.8 بالمئة منها أقل من 250 أجير، وتساهم في تشغيل 66.52 بالمائة من اليد العاملة وتحقق نسبة 85.64 بالمائة من رقم الأعمال الإجمالي.

كما نشير في هذا الصدد أيضا إلى البرنامج الذي اعتمدته الحكومة الفرنسية منذ 1976، تحت شعار " البطالون أنشئوا مؤسستكم"، ولذي تم دعمه من خلال ما سمي " مساعدة البطالين المنشئين أو المستعيدين لمؤسستهم" وقد أدى هذا البرنامج إلى خلق عدة مؤسسات بلغت 183000 مؤسسة في سنة 1994، ولقد استمر تعزيز شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتبسيط إجراءات الإنشاء إلى أقصى الحدود، ففي سنة 1997 تم تقديم 40 تدبيرا في هذا الشأن، وخلال سنة 2000 تم تسجيل 177000 منشأة جديدة.

❖ . **تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة** :لقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفا خاصا بها إما معتمدا على الجانب القانوني أو الإداري، كما توجد كذلك تعاريف مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية مثل الاتحاد الأوربي، وسنتطرق إلى جملة من هذه التعاريف من بينها تعريف الجزائر لهذه المؤسسات. [1]

➢ ففي **الولايات المتحدة الأمريكية** وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.

➢ . أما في **فرنسا** فإنه تعد مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل و رأس مال متضمن الاحتياطات أقل من 5 مليون فرنك فرنسي.

➢ أما في **اليابان** فتحدد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة بالاعتماد على أساس أن يكون الرأس المال المستثمر أقل من 50 مليونين وعدد عمال أقل من 300 عامل.

➢ في حين **الاتحاد الاوروبي** واستنادا الى تصريح مجلس الاتحاد الاوروبي لا يمكن اعطاء تعريف عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لان المفهوم يختلف من دولة الى اخرى ومن قطاع الى اخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمال المشتغلين فيها لا يتجاوز 500عامل، على ان يصل حجم الاستثمار 500وحدة نقدية او اقل.

[1] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 15.

➢ أما **لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية** فتعرف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة تضم اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة إذا كانت تشغل اقل من 500 عامل.

➢ اما في بلدان **شرق اسيا** فقد اعتبروا ان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها اقل من100عامل.

➢ **تعريف الجزائر للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة** : ومن أجل تحقيق الانسجام في تعريف هذه المؤسسات، أخذ قانون الجزائري بذات التعريف، حيث عرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة سلع /أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مج الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	1-9	< 20 مليون دج	< 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10-49	<200 مليون دج	<100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	200مليون -2مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ ثالثا: أهمية تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة

مهما كان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تعاريف مختلفة في مختلف البلدان فإن وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحد هو أكثر من ضروري وذلك من أجل: [1]

- زيادة كفاءة البرامج و الامتيازات المقدمة لها.
- ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها للهدف.

[1] عبد الحميد بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 06.

- تسهيل الدراسات والمقارنة بين الوحدات لنفس القطاع.
- التعامل بوضوح مع المشاريع الدولية المعنية بالتمويل.
- تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع.

✓ رابعا : صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

ويمكن إيجاز أهم الصعوبات التي تواجه تحديد تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة في العناصر التالية: [1]

➢ **التباين في النمو الاقتصادي:** اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت اليه كل دولة وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية(مؤسسات، ووحدات اقتصادية).

فالمؤسسة الصغيرة في اليابان، او الولايات المتحدة الامريكية او في بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة او كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

لذلك نصل الى نتيجة مفادها ان تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد الى اخر تبعا لتباين درجة النمو الاقتصادي.

➢ **تنوع النشاط الاقتصادي** : عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد ان بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية اقل من قطاعات اخرى، وبالتالي يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاعات صناعة السيارات، لهذا من الصعب امام اختلاف النشاط الاقتصادي ايجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على اساس عدد العمال.

➢ **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:** تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي اليه. مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي الى مؤسسات صناعية استخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية: وهذا الاخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق

[1] يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص: 11.

والخشب ومنتجاته، ولذل تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة او المتوسطة التي تنشط في صناعة السيارات تختلف عن مؤسسة الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الاخيرة قد تعتبر متوسطة او كبيرة.

المطلب الثاني : تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

تنقسم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة إلى عدة تصنيفات، وهذا بسبب تنوع المجالات و الأنشطة التي تعمل من خلالها و فيها هذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم الأشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة فيما يلي :

✓ أولا : تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على أساس توجهها [1]

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها إلى :

➢ **المؤسسات العائلية: (المنزلية):** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل حيث تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤه بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية لسوق بكميات محدودة، أو تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة وترتكز في بعض الفروع خاصة كالنسيج وتصنيع الجلود.

➢ **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط معه في شكل تعاقد تجاري، وقد تلجئ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها. إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل أكبر في الإنتاج بينما يستخدمان تجهيزات بكميات أقل نسبيا وقليلة التطور

[1] – لمجد بوزيدي، **ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008– 2009، ص:50.

من الناحية التكنولوجية، ولهذا فان معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفض، سواء من الناحية التسييرية للإدارة أو من ناحية النظام المحاسبي والتسويق وغيرها.

➢ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعيين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس مال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة، وطبقا لمقاييس صناعة حديثة وحسب الحاجات العصرية وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق التكنولوجيا بين كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى، بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات ينصب عمل مقرر السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياساتهم نحو ترقية وإنعاش: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة والشبه المتطورة وذلك من خلال :

– العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجد بإدخال أساليب وتقنيات جديدة واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

إنشاء وتوسيع أشكال جديدة متطورة وعصرية من المؤسسات تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

✓ **ثانيا : تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على أساس طبيعة الإنتاج.**

يمكن أن نصنف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من خلال هذا المعيار إلى :[1]

➢ **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية** : يتمثل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في انتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات الى الصناعات التالية: الصناعة الغذائية، الصناعات الفلاحية، صناعة النسيج والجلد، صناعة الورق وانواعه.

[1] – يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص: 25.

➢ **مؤسسات إنتاج السلع الوسطية** : يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية: معدات فلاحية، قطع غيار، اجزاء الآلات وغيرها، وتنظم هذه المنتجات الى الصناعات التالية : الصناعية الميكانيكية و الكهربائية، الصناعات الكيميائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر و المناجم .

➢ **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز** : يتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأسمال اكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والادوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

✓ **ثالثا** : **تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على أساس الشكل القانوني.**

ويمكن أيضا أن نميز نوع آخر من المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي:

➢ **التعاونيات:** تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات و السلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

➢ **المؤسسات العامة** : هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مالية ومادية كبيرة.

➢ **المؤسسات الخاصة** :هي المؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية و الشراكة.

المطلب الثالث : **خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.**

تتميز المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص ومميزات، والتي يمكن اختصارها في :[1]

- الجمع بين الإدارة و الملكية، حيث أن صاحب أو أصحاب المؤسسة غالبًا ما يكون أو يكونون هم مديروها و من ثم يتمتعون باستقلال في الأداء و قضاء ساعات طويلة من العمل اليومي؛
- صغر حجم رأس المال نسبيًا نظرًا لصغر حجم المؤسسة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ولأنها لا تحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطها و لانخفاض احتياجاتها من البنية الأساسية و الاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايتها؛
- تُقدّم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السلع و الخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي و المستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي و توسيع قاعدة الإنتاج؛
- منتجات بعض هذه المؤسسات تستخدم مدخلات لمشروعات أخرى؛
- تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب و الباحثين عن العمل وبالتالي تحُدّ بشكل كبير من ظاهرة البطالة؛
- بساطة الهيكل التنظيمي حيث تدار المؤسسة من قبل صاحبها و العلاقة بين وظائف المؤسسة تكون أقل رسمية، كما أن درجة المخاطرة فيها ليست كبيرة؛
- لا يحتاج العاملون إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المؤسسات لمحدودية رأس المال المستثمر و بساطة التكنولوجيا المستخدمة؛
- معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط و تكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل بها، و غالبا ما ترتبط بخصائص محددة لتلك المنطقة. و هو ما يجعلها في عالقة وثيقة بالمجتمع المحلي، كما يجعل علاقتها شخصية مع مختلف عناصر بيئتها من عملاء وموردين وزبائن.

المبحث الثاني : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة، مصادر وأساليب تمويلها.

[1] – رحماني اسماء، **دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص:06.

لقد اكتسبت المؤسسات المتوسطة و الصغيرة عبر مر السنين أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بسبب الطبيعة التي تميزها و التي تجعلها موردا خصبا لتصحيح جميع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة و الشاملة بين أقاليم الوطن الواحد، ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدورها الهام على مستوى المحلي يتطلب إيجاد البدائل و السبل و الآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور، ولقد قمنا في هذا المبحث بالتطرق إلى:

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

المطلب الثالث : أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

المطلب الأول : الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشكل خيارا يمكن من حل مشاكل ملايين الشباب الذين يتخرجون كل عام من الجامعات و المعاهد و مراكز التكوين و يبحثون عن عمل لكنهم لا يجدون الفرص المناسبة ، و يمكن إدراج معظم المؤسسات الفردية ضمن فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى ذلك فإن تمويل المشاريع المتناهية الصغر باعتبارها وسيلة أخرى لدعم قطاع المؤسسات الأخرى لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تطور هو الآخر و أصبح كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية تمكن من توفير قروض لفائدة أصحاب الأعمال الخاصة ذوي الدخل المتدني الذين يعتبرون مهمشين بالرغم من كونهم ناشطين اقتصاديا.

إن توفير تمويل موثوق و فعال يستجيب لاحتياجات كل مشروع قد أثبت فعاليته في تخفيف وطأة الفقر و مساعدة المشاريع التي لا يمكنها الحصول على التمويل من البنوك مما يحرم هؤلاء الأشخاص من الاستفادة من مشاريع قد تدر عليهم أرباحا، إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج الى دعم أكبر في ظل ظروف صعبة يميزها عدم استقرار الوضع الاقتصادي و ارتفاع معدل التضخم و البيروقراطية خلال المراحل الانتقالية و انعدام

المعلومات التسويقية السليمة و غياب التسهيلات الائتمانية و وجود اقتصاد موازي، تضافر كل هذه العوامل يضع عدة تحديات أمام أصحاب المشاريع في ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر.

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى مزيد من الدعم الحكومي على مستوى الإطار التنظيمي من خلال الإعفاءات الضريبية و حوافز التصدير و توفير الطاقة و إنشاء مناطق صناعية خاصة بها و حاضنات أعمال و غيرها، بالإضافة إلى توفير البنية الأساسية للنقل و الاتصالات من أجل خلق البيئة المواتية لنمو هذه المؤسسات بشكل مستديم.[1]

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها و مهما كان حجمها و طبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب و المهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا و ربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة، يشكل مفتاحا مهما لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصا بالنسبة للفئات و المجتمعات الفقيرة و الأقل حظا.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة و الصغيرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها، بدءا بتأسيسها و انطلاقها، و أثناء تطويرها وتنميتها و تحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية ، وتحتاج المؤسسات المتوسطة و الصغيرة للتمويل في مجالات البحث و التدريب و متابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي، ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في : [2]

✓ أولا : التمويل من المصادر الداخلية.

[1] محمد محروس إسماعيل ، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع** ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2007 ، ص : 165.

[2] – لبجيري نصيرة، بوعروج لمياء، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الربع حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة 14/13 أفريل 2008 ، ص : 5-6.

تعتمد المؤسسات المتوسطة و الصغيرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية، قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية في ما يلي:

➢ **رأس المال *الأموال الشخصية*** : ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة و الأصدقاء بالإضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق و النمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه، كما تحافظ على استقلاليته المالية.

➢ **التمويل الذاتي** :يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة، وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل، وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي، يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية، كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، و الاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية ، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي وبديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من مصادر خارجية.

ويكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال *الأموال الخاصة* و التمويل الذاتي، في أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة، فإن المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي – فإنه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق ، فإن التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات والأرباح التي حققتها الشركة، مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات و الاهتلاكات.

✓ **ثانيا : التمويل من مصادر الخارجية .**

عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي : [1]

➢ **الائتمان التجاري** : حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل، والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من الموردين، وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع و المواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين، و بالتالي فإنه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات و لكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة ، إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

➢ **الائتمان المصرفي** : وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل و القروض المتوسطة و الطويلة الأجل لتمويل استثمارها، و يتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين.

➢ **التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية** : يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة.

➢ **التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم و الجمعيات المهنية:** رغبة من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات و الهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم و المساعدات المالية و الفنية.

➢ **عقود تحويل الملكية:** الذي يعبر عن قيام مؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل الساع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات مدينين، كالسندات و الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية ، و التي تتراوح مدتها ما بين 30 إلى 120 يوم و الهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

[1] -عمران عبد الحكيم، **إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، رسالة ماجستير، تخصص إستراتجية، كلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة مسيلة، 2007، ص: 13.

المطلب الثالث : أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

تعتبر مشكلة التمويل أهم و أبرز المشكلات التي توجه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، إذا كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل و تختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها و الغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية و المستحدثة.

✓ أولا : الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل و المتوسط الأجل و التمويل قصير الأجل:

➢ **التمويل طويل الأجل و التمويل المتوسط الأجل** : يكون التمويل طويل الأجل موجه إلى تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال، وذلك من أجل توسيع المؤسسة * المشروع* أو إقامة مشروع جديد، و يتجسد التمويل الطويل الأجل في قروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء و استصلاح الأراضي و إقامة مشروعات الري و الصرف، إلى جانب البنوك الصناعية و الزراعية، أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض و لمدة تتراوح بين سنة و 5 سنوات، و تلجأ المؤسسات المتوسطة و الصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل * إلى جانب التمويل طويل الأجل * بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول و الإضافات على ومجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض المدة، تتراوح مدة هذا القرض بين 3 و5 سنوات، الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان و الأمان و يقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة و الطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، ونجد أيضا قروض التجهيزات، وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وعندما تقدم على شراء آلآت أو تجهيزات، تمول الجهة المقرضة ما بين

70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات و السيارات، والباقي يبقى كهامش أمان للممول.[1]

➢ **التمويل القصير الأجل** : نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا،ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفيات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة و الصيغة في تمويل دورتها الاستغلالية، حيث تضمن السلفيات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع.[2]

ويعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على الائتمان و الشراء بالآجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المباني، المكائن و المعدات، فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، و أحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام و الأولية " برسم البيع" أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيه * بيعها لصالحها* بالإضافة إلى الاقتراض من السوق الغير رسمي، أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون السمي في الدولة كما ذكرنا سابقا.

✓ **ثانيا : الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.**

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و التي سبق التعرض لها ، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات و المتمثلة في :

[1] – محمد صالح الحناوي، ابراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية و التمويل** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 294.
[2] – الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص : 57.

➢ **التمويل التجاري التأجيري** : ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه عبارة عن إتفاق بين طرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر، مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

- **فالنوع الأول** هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن أمثلة ذلك : تأجير السيارات، الحسابات الالكترونية، معدات البناء .....إلخ ويسمى بالتأجير التشغيلي.

- **أما النوع الثاني** فهو طويل نسبيا و مقارنة بالنوع الأول، حيث يكون فيه عقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي ...إلخ ويسمى بالتأجير التمويلي، **أما النوع الثالث** فهو البيع و إعادة التأجير، هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيرية ، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلى المؤسسة التي باعته إياها.

➢ **التمويل عن طريق البنوك الإسلامية** : هناك صيغ تمويل متعددة تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و منها:

- المشاركة – المرابحة
- البيع الآجل – السلم
- المضاربة – الإستصناع

المبحث الثالث : مشاكل و معوقات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و أساليب دعمها و تحدياتها المستقبلية.

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من أهم و أكبر القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها و إمكانيتها تنمية و دعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر ئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني جملة من العراقيل و المشاكل التي تحد من نموها ونشاطها، بالإضافة إلى مجموعة من التحديات المستقبلية التي ظهرت نتيجة التطورات الدولية و الإقليمية التي تقف بينها و بين دورها التنموي.

المطلب الأول : مشاكل و معوقات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

المطلب الثاني : أساليب دعم و تنمية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

المطلب الثالث : التحديات المستقبلية التي توجه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

المطلب الأول : مشاكل و معوقات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل وصعوبات متمثلة في : [1]

- ✓ **أولا : المشاكل المتعلقة بالعقار**

من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل العقار وذلك بسبب عدم تنظيم آليات الحصول عليه، لذا فهو من المشاكل التي يجب على الدولة ان تعنى بها وتوليها اهتماما كبيرا نظرا أهميتها وتأثيرها على استثمارات المؤسسات الصغير ة والمتوسطة وذلك بالبحث عن حل لهذه الاشكالية سواء المتعلقة بالحصول على أراضي والعقارات، عقود الملكية، إعادة هيكلة هذه المناطق التي ستمارس فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها التي لايزال مستواها ووضعيتها غير مشجعة على نشاط واستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها

[1] فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص: 25.

تفتقر إلى المرافق الضرورية من ماء، كهرباء، طرق....إلخ، كما أن وضعيتها القانونية لم توضح بعد.

✓ **ثانيا : المشاكل المرتبطة بالتسويق**

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل تسويقية وهذا للمنافسة التي تواجهها على مستوى الاسواق المحلية والخارجية، وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل هذه الصعوبات في:

- انخفاض الامكانيات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، إصافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتج وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل وعدم استخدام وسائل الاعلان والاشهار المناسبة؛
- عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية وحتى في الأسواق المحلية؛
- تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو, أو بفضل انخفاض أسعارها؛
- وعدم وجود دراسات كافية لأسواق التي سيتم فيها تصريف منتجاتها، ونقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية وعدم الاهتمام بتطوير منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يتناسب وأذواق المستهلكين .

✓ **ثالثا: مشاكل متعلقة بالتكنولوجيا**

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء اليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية في هذا المجال، كما أنها تجد صعوبة في نقل التكنولوجيا والاستفادة منها مما يحرمها من دخول أسواق جديدة.

✓ **رابعا : مشاكل متعلقة ب عف مستويات تأهيل الموارد البشرية** [1]

ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تستطيع جذب اليد العاملة المؤهلة، أن هذا النوع يلجأ في غالب الأحيان الى العمل في المؤسسات الكبيرة، وذلك لعدة أسباب منها:

- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دفع الأجور المرتفعة؛
- مخاطر التوقف والفشل المرتفعة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- فرص الترقية المحدودة وتعتبر عالية في المؤسسات الكبيرة؛
- عدد ساعات العمل أقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.

وكل هذه الأسباب تؤدي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى توفير يد عاملة أقل كفاءة ومهارة.

✓ **خامسا : الصعوبات الإدارية ومشاكل نقص المعلومة والخبرة التنظيمية**

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مجموعة من المعوقات الإدارية التي تحد من قدرتها على ممارسة الإدارة التشغيلية الفعالة والكفؤة ومن بينها ضعف التخطيط والمتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية, تخطيط الموارد الازمة للتشغيل من عمال، آلات، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وبالتالي تؤثر على نمو وتوسع المؤسسة، بالإضافة إلى صعوبة وضع هيكل تنظيمي للمؤسسة يتم من خاله تحديد الاختصاصات والمسؤوليات لسير العمل داخل المؤسسة بسبب نقص القدرة والمهارة للمدير، كما أنها تفتقر إلى دراسات الجدوى الاقتصادية الدقيقة.

كما تعتبر نقص المعلومة الاقتصادية وصعوبة الحصول عليها من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رسم سياساتها الإنتاجية والتوسعية ومخططاتها التسويقية, وذلك لعدم توفر مركز متخصص في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومة الاقتصادية .

[1] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة المحلية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 31.

✓ **سادسا: مشاكل التمويل**

تعتبر مشكلة التمويل من أبرز المشكال التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معظم الدول, وذلك لعدم توفر التمويل الازم لبدء نشاطها أو توسعها، بسبب ضعف التمويل الداخلي نتيجة عدم كفاية الموارد الخاصة، وصعوبة الحصول على التمويل الخارجي، سواء كتن من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك لأسباب التالية:

- ضعف الضمانات الازم تقديمها للبنوك للحصول على التمويل؛
- ارتفاع نسبة المخاطر لعدم القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية, مما يعيق تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع، كما ان معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل في القطاعات غير الرسمية وهذا ما يزيد درجة المخاطر لديها؛
- افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وسنطرق إليه بجانب من الفصيل في الفصل الثالث.

إن الحد من المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل عقبة أمامها يستدعي القيام بالعديد من الإجراءات من أجل ترقية وتنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة

المطلب الثاني : أساليب دعم و تنمية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة :

إن الحد من المشاكل و المعوقات التي توجه مسيرة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و التي تشكل عقبة أمامها، تستدعي تبني منظومة دعم و ترقية و تنمية هذه المؤسسات على جميع الأصعدة و في جميع المجالات.

✓ **أولا : أساليب دعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.**

ويتجلى دعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من خلال:

➢ **الدعم الحكومي** : إن المشاكل و المعوقات و العجز الذي يعاني منه قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة يجعل من الدعم الحكومي واجب و حق و من أهم الأساليب و أنجعها للمساهمة في معالجة الاختلالات و الارتقاء بمستوى عمل هذه المؤسسات و خاصة في الدول النامية تلك التي تعاني شدة المشاكل التي توجه هذه المؤسسات.

إن دعم الدولة لهذا القطاع يجب أن يكون من خلال السياسات و برامج خاصة بهذا القطاع و أن تكون واضحة و موجهة في إطار دعمه، بدا بالتخلي عن جميع القيود الإدارية و المالية و الهيكلية ...إلخ التي تعترض سبيله و التي تحد من المردودية مؤسساته وتحد من فرص تدعيمها وتعقد من إجراءات تأسيسها و تمويلها و تشجيعها للإنتاج و التصدير هذا بالإضافة إلى توفير المساعدات المالية و التي تتمثل في الإعانات و القروض التمويلية و إنشاء الهيئات المسؤولة عن ضمان مخاطر الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات وهذا للتغلب على مشكل الضمانات الذي تشترطه البنوك مقابل منح القروض، كما يجب على الدعم الحكومي أن يمس البنى التحتية و التي يشترط أن تكون صلبة و منظمة من طرق و مواصلات ... لتسهيل دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الارتقاء بمستويات التنمية ، هذا علاوة على تقديم الاستشارات الاقتصادية و الفنية [1] والتي تشمل تزويد الأفراد بخدمة التعريف بالأعمال و المهارات الضرورية لإدارة مؤسساتهم و تعريف الراغبين بالتأسيس هذه المؤسسات بالفرص الكامنة في مجتمعاتهم المحلية و كذا الاعتبارات الخاصة باقتصاديات المؤسسة مثل اختيار نوع الصناعة رأس المال اللازم للأسواق وكل ما يتعلق بكيفية التعامل مع المواد الأولية و اليد العاملة ...إلخ وكذا المسائل المتعلقة بالاختيار و الاستغلال الأمثل للآلات و المعدات و تركيب و بناء المصانع و الفن الإنتاجي، و الاستشارات الإدارية المتعلقة بالتخطيط و التمويل و التسويق ...إلأخ العمل كهمزة وصل بين الكيانات المختلفة لتحقيق المنفعة العامة.

➢ **تسهيل التمويل** : تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات الحكومية فقط ، وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية و الغير حكومية كالجمعيات التعاونية و جمعيات التضامن و غيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك

[1] -علي سلمى، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للطباعة و النشر ، 1999، ص: 16.

أصبح من الضروري عند إعداد و تنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة و تخفف إجراءات منح القروض و أن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية ، وفترات سماح معقولة و أسعار فائدة ريبة من الأسعار السائدة فب الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلى المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض العقوبات المالية و تطبيق الإجراءات الرهن و المقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية.

➢ **الإدارة الرشيدة** : يتوقف نجاح المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على الاعتراف بدور و قيمة العنصر البشري من خلال التعاون بين العاملين و المسؤولين، إذ أن الإدارة الرشيدة القائمة على التفاهم و التعاون مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المؤسسات و الحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها، وترتكز الإدارة الرشيدة أيضا على إشراك المواطنين و المجتمع المدني في صناعات السياسات و باعتماد آليات التشاور قبل اتخاذ القرار، باعتبار ذلك وسيلة فعالة لضمان مستوى أفضل للخدمات العامة و التنفيذ الناجح للسياسات، ونسجل في هذا السياق أهمية جمعيات الأعمال المستقلة، ومن أجل توفر الإدارة الرشيدة القوامة التي تقود نحو القيام بسياسات تنمية ناجحة لهذه المؤسسات ينبغي توفر العناصر التالية لتلك الإدارة: [1]

. وجود القيادة الإدارية الفعالة لقيام المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

. توفير الشفافية الكاملة في العمل.

. توفير التخطيط.

. توفير الاختيارات التنظيمية الملائمة.

➢ **التكوين و البحث و التطوير** : يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين و التطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية و الكفاءات التشغيلية و الميزات التنافسية و كذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة و المؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية و

[1] – عبد الرحمان بنعنتر ، عبد الله بالوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب تطويرها و دعم قدراتها التنافسية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 28/26 ماي 2003 ص : 08.

التي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة و تقلل من خطر المنافسة، هذا من ناحية و ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات و العلاقات بينها و بين الجامعات و المراكز البحثية و الأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث و التطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة و النصح و المنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الإختلالات و إيجاد الحلول المنطقية لها.

➢ **إتقان الإنتاج وحسن تسويقه** :يمثل التسويق و الإنتاج الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة لتدعيمهما يجب العمل على استفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج و تطوير تصميم المنتجات و الالتزام بالمواصفات العالمية و الرقابة على الجودة و تطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات و التعريف بها و الإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار منتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين و الدوليين و إقامة علاقات متجددة مع العملاء و الشركات الكبيرة و ذلك بغية الوصول إلى الأسواق الخارجية.

➢ **الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة** :إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عليها كونها أصبحت الوسيلة الجد مهمة لتحسين القدرات التنافسية و تحقيق الأرباح و الغايات المراد من المؤسسات المتوسطة والمصغرة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيا الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج و بالتالي غزو الأسواق و الاستحواذ على حصة السوقية.

✓ **ثانيا : سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.**

تتجلى سياسات تنمية المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في [1]

➢ **وضع إطار قانوني و تشريعي محدد للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة:**

إن أهمية وضع إطار قانوني يحكم معاملات المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لا يقل أهمية عن مجالات الأخرى حيث أنه يجب سد الفجوات التي تتخلل الجانب القانوني و خاصة الذي يعمل فيه القطاع الخاص و ذلك من

[1] -محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، القاهرة ، 2002، ص 226.

خلال توفير و توحيد الأطر التشريعية التي تحكم حقوقها وواجبات مثل توفير المراسيم قوانين مسهلة وغير معقدة خاصة بحقوق الملكية، تطبيق أساليب الضمانات حديثة، القوانين التجارية و التعاقدية ، قوانين الإفلاس و العجز عن السداد، قوانين التأسيس و العمل و قوانين الضرائب و التأمينات...إلخ و أيضا إزالة كل قوانين الغير ضرورية و التي تعيق نمو القطاع الخاص و التي تعتبر نقطة سلبية أمام المؤسسات المتوسطة والصغيرة .

➢ **توفير المعلومات و البيانات عن المؤسسات المتوسطة و الصغيرة** :حيث أن وجود المعلومات المتعلقة بحجم و أنشطة هذه المؤسسات و احتياجاتها ، نقاط قوة و ضعف فيها و الفرص و التهديدات في بيئة أعمالها و معلومات عن بيئة عملها تستدعي ضرورة عقد الملتقيات الدولية بحيث تشارك فيها كل الأطراف ذات الصلة بهذه المؤسسات لتشخيص الصورة الكاملة و تكون هذه الملتقيات بصفة دورية لمتابعة سير هذه المؤسسات.

➢ **تبني خطة إستراتيجية** : بحيث يجب أن هدف هذه الخطة الإستراتيجية إلى العمل على تشجيع التعاون بين هذه المؤسسات العملاقة و الكبيرة و المتوسطة في مجالات الصناعات الغذائية و الصناعات المبنية على قاعدة التكنولوجيا، وتشجيع إقامة هذه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من خلال تبني قاعدة صناعية عامة يحقق من خلالها التكنولوجيا، وتشجيع إقامة هذه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من خلال تبني قاعدة صناعية عامة يحقق من خلالها أكبر استغلال للموارد المتاحة ووضع إطار تنظيمي يتبنى تشجيع و تحفيز أصحاب المشاريع المتوسطة و الصغيرة الناجحة في السوق.

➢ **في مجال التسويق و تنمية الصادرات** : وينبغي الاعتماد على المشاركة في المعاض المحلية والخارجية، وبالإضافة إلى القيام بالدراسات التسويقية الاستثمارية والعمل على وضع خطط العمل وتنفيذها للتعريف بالمنتجات المحلية في البلدان الأجنبية، كما يجب إنشاء إدارة ومكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات وإنشاء شركات أو وكالات متخصصة للتسويق لمساندة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، كقنوات توزيع و تصدير منتجات هذه المؤسسات و العمل على تشجيع و تنشيط التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و تشجيع إقامة هذه المؤسسات في التجمعات العمرانية الجديدة.

المطلب الثالث : التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في السنوات الأخيرة في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية العالمية. فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة أدى إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية وتحديد قدرتها التنافسية، وتشمل هذه التحديات : [1]

- **التطور التكنولوجي السريع**: ساهم التطور التكنولوجي السريع في تسهيل عملية الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية، إلى تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، إلى تقريب أنماط الاستهلاك في العالم بين الشعوب المختلفة الثقافات. كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات الاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، في جودة المنتجات ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات، مما يحسن ويدعم التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين، وهو تحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تبحث في الحصول عليها. لكنها تواجه مشكلة الإمكانيات المالية والكفاءات العالية للتجاوب معها.

- **ثورة المعلومات**: يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بثورة علمية في المعلومات والاتصالات المحملة بالمعرفة، وعليه أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي في النظام الاقتصادي الجديد بحيث تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزاءه. فالبحث عن المعلومة حاليا أصبح من مصادر متعددة لكنها موجودة، الصعوبة في تحليلها.

- **عالمية الإتصال**: لقد أدى التقدم في مجالات التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات إلى طي المسافات وما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس (سوق موحدة)، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح

[1] طراد فارس، **مناجمنت الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم التجارية، 2007، ص:45.

في جميع أسواق العالم سواء منتوجاته من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية أو من خلال شبكة الإنترنت، فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التلاؤم مع هذه التغيرات والتماشي معها خاصة بما إن أسواقها محدودة في غالب الأحيان.

- **عالمية الجودة** :ترتب عن ازدياد المنافسة وحدتها إلى ظهور معايير دولية للمنتجات، تتمثل في معايير الجودة من أجل الرفع من مستوى المنتوجات .أصبحت تقدم كشهادات للمنتجات مثل ISO تعبر عن إمكانيات تقدير هذه المنتوجات ومنافسة المنتوجات الموجودة في السوق المستهدف للمقاييس العالمية التي تميزها، تتطلب نوعية جديدة للمنتجات، إدارة المؤسسة وبعض الشروط الجمع بينها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الحصول على هذه الشهادات يدخلها في حلقة صعبة يجب التعامل معها.

- **التحديات الخاصة بالموارد البشرية** :ومنها صعوبة الحصول على المهارات العمالية العالية المستوى فكريا للإغراءات التي تقدمها المشروعات الكبيرة لها، الى جانب انخفاض الرواتب والأجور مقارنة مع المؤسسات الكبيرة غالبا، أو عدم توفير ظروف عمل مناسبة، إضافة إلى انخفاض إنتاجية العامل لضعف التحفيزات الناتجة من محدودية إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **التحديات المالية** :والتي تعتبر من أكبر التحديات خاصة في الحصول على القروض لتمويل الاستثمارات وذلك للمخاطر التي تحيط بها وعدم القدرة على توفير ضمانات كافية.

في ظل هذه التحديات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإحاطة بالبيئة التي تنشط فيها للاستفادة من بعض الفرص المتاحة، ومراقبة كل التغيرات التي تحدث فيها.

خلاصة الفصل :

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي تبني من خلالها الدراسة التي سوف نقوم بها على هذه المؤسسات بدءا من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات و المعايير التي تحكم هذا التعريف و الأسباب التي تصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها و الأهمية التي تكسبها هذه المؤسسات و الاقتصاديات التي تهدف إلى تطبيقها وصولا إلى أهم الميزات و الخصائص التي تميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى و الأشكال التي يمكن أن تكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم إلى تعدد المصادر و الأساليب التمويلية التي تسعى من خلالها الدول إلى تمويل هذه المؤسسات، وتطرقنا كذلك إلى مشاكل و المعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات و التي تبطئ من عملها و دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، والأساليب التي من شأنها دعمها و مساندتها وتنميتها للوصول إلى التنمية الشاملة و المتوازنة على مستوى المحليات و الأقاليم.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه وبالرغم من اختلاف المختصين و الباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير و الأسباب المراد بها هذا التعريف و كذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية و الاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع مجالات و على جميع الأصعدة على ضرورة دعم و تنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل و التحديات التي توجهها.

أما في الفصل القادم فسوف نتطرق إلى التنمية المحلية المستدامة من خلال إبراز المفاهيم و الركائز النظرية التي تعتمد عليها في القيام بالدور الاستراتيجي المراد منها.

الفصل الثاني : مدخل نظري حول التنمية المحلية المستدامة

تمهيد :

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة و عقلانية و التي أدت بدورها إلى تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة و هذه التغيرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية إلى التنمية المحلية المستدامة.

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة و خاصة المحلية يحتل مركزا هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي و الدراسات الاجتماعية و السياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية و الإقليمية و الحركات الاجتماعية و البيئية ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف و الركود إلى وضع التقدم و القوة و السير في طريق النمو و الارتقاء إلى ما هو أفضل وسد و تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية و تعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة ودو بين الأجيال الحالية و الأجيال المستقبلية و إعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة متوازنة.

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة.

بعدما اتسعت الفجوة بين الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و المتطلبات البيئية، و ما نتج عن ذلك من مشاكل على الصعيد البيئي ،أصبح من الضروري التخلي عن المفهوم التقليدي للتنمية و الانتقال إلى مفهوم جديد براعي فيه الجانب الذي بات يعد من أهم الأولويات التي تعيق رفاهية المجتمعات المتقدمة و المتخلفة وهو الجانب البيئي، بحجة أن البيئة هي ملك للجميع وليست احتكارا على الدول المتقدمة فقط، ومن هذا المدخل سوف نحاول في هذا المبحث إبراز ما يلي :

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة .

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة .

✓ اولا : السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة:

بما أن مفهوم التنمية المستدامة لم يظهر إلى الوجود فجأة، بل كان ذلك نتيجة للعديد من التطورات الحاصلة في مجال الفكر التنموي، فإن دراسة السياق التاريخي لظهور مصطلح التنمية المستدامة تشكل خطوة لابد منها من أجل تحديد هذا المفهوم، حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة للعديد من التطورات في مفهوم التنمية نوجزها فيما يلي : [1]

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة –فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2007 ، ص: 19 – 22.

❖ **التنمية التي تركز على النمو الاقتصادي:**

خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين والستينيات كان ينظر لعملية التنمية على أنها عملية النمو الاقتصادي حيث عرفت بأنها عملية الزيادة المستمرة في حصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني، ومن أجل ذلك اتبعت الدول العديد من الاستراتيجيات لتحقيق ذلك كاستراتيجية التصنيع واستراتيجية التجارة وكذلك استراتيجية المعونات الخارجية .وهذا ما نجحت فيه العديد من دول العالم الثالث، لكن تم ملاحظة أن زيادة معدل الدخل في بلد ما لا يعني أن هناك تحسن في أوضاع جميع السكان.

❖ **التنمية التي تركز على النمو مع إعادة التوزيع:**

بما أنه تم ملاحظة أنه بالرغم من تزايد دخل دول العالم الثالث إلا أن الزيادة في عدد السكان الذين يعبشون تحت خط الفقر مستمرة بالإضافة إلى اتساع الفوارق بين الأغنياء والفقراء ، لذلك أصبح يتم التركيز على النمو الذي يحسن من أحوال الفئات ذات الدخل المنخفض وبوفر فرص العمل وتم التركيز على الزراعة وعلى الصناعات التصديرية التي توفر العملات الأجنبية.

❖ **التنمية التي تركز على الاحتياجات الأساسية:**

ظهر هذا المفهوم في مؤتمر العمالة العالمية سنة 1976 م حيث اتضح أنه من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر المطلق وتحقيق تنمية عادلة، لا بد من اتباع استراتيجية توفير الاحتياجات الأساسية من مأو ى وغداء وصحة وتعليم، من خلال التدخل الحكومي المباشر إذا استلزم الأمر بدلا من الاعتماد على قوى السوق، لأن مجرد النمو بحد ذاته لا يضمن توفير جميع الاحتياجات لجميع الفئات.

❖ **التنمية الشاملة:**

مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن الماضي ظهر مفهوم التنمية التي لا تركز فقط على زيادة النمو الاقتصادي، وإنما تهتم بتركيبة النمو وتوزيعه على المناطق والسكان بحيث تأخذ في الحسبان كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت.

❖ **التنمية المستدامة:**

بعد أن أهملت عملية التنمية الجانب البيئي لعقود طويلة، وما نتج عن ذلك من استنزاف للموارد وانتشار للتلوث وظهور مشكلات بيئية خطيرة، بدأت النداءات تتصاعد من أجل إيجاد أسلوب تنموي جديد يتغلب على هذه المشكلة .وظهرت العديد من البوادر في هذا المجال توجت بظهور مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987م في تقرير" مستقبلنا المشترك "الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي أصبح برئاسة رئيسة وزراء النرويج قرو هارليم برندتلند يحمل اسمها فيما بعد، وهكذا ظهرت فلسفة تنموية جديدة تركز على كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من دون إهمال أي منها، وعرفت انتشارا واسعا وتم تبنيها في العديد من المؤتمرات وقمم الأمم المتحدة.

✓ **ثانيا : تعريف التنمية المستدامة:**

يعد أول تعريف لمصطلح التنمية المستدامة الذي أصدرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987م تعريفا مرجعيا متفقا عليه، حيث تم تعريفها كالتالي " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. [1]

لكن بعده توالت تعريفات متنوعة ومتعددة حاولت إسقاطه على المجال الواقعي كل حسب اختصاصه والظروف المحيطة به.

➢ فالتنمية في اللغة العربية كلمة تحمل معنى النماء أو النمو وتعني الزيادة، ولقد وردت تعريفات اصطلاحية عديدة حول التنمية وسبب هذا التعدد منه ما يرجع إلى اختلاف المكان والزمان ومنه ما يتعلق باختلاف الأيديولوجيات ومنه ما يتعلق بظروف وخصائص كل مجتمع.

➢ ومن التعريفات التي تناولت موضوع التنمية تعريف "والت روستو "حيث يقول : ان التنمية هي تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة. [2]

➢ وعرف أيضا " كارل ماركس" التنمية المستدامة بأنها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية والأخلاقية" . [3]

---

[1] محمد كامل عارف و علي حسين حجاج، **مستقبلنا المشترك**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1989 ، ص 69.

[2] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية**،(**المفاهيم الأسس والتطبيقات**)، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص: 24.

[3] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية (المفاهيم الأسس والتطبيقات)**، نفس المرجع، ص : 25.

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع .

- كما عرف الدكتور" مُحَمَّد شفيق "التنمية المستدامة بأنها تعني عمليات مخططة وموجهة تحدث تفسيرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد. (1)

- من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج أن التنمية المستدامة هي: " نقلة نوعية وكمية من وضع إلى وضع آخر أفضل منه وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والإدارية والصحية والتكنولوجية، نفهي بذلك عملية تدخليه أو تدخل إرادي من قبل الدولة لتحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وتغيير إيجابي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل"

✓ ثالثا : خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص أهمها:

- تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعة.
- هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والجوانب البيئية من جهة أخرى.
- تتميز بأنها عملية مستمرة وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي.

[1] حسين عبد القادر، "**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،، 2011-2012 ، ص: 50 .

المطلب الثاني : ابعاد التنمية المستدامة.

تتلخص ابعاد التنمية المستدامة فيما يلي : [1]

✓ **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.**

لاشك أن الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، وإن هذ المفهوم الجديد للتنمية تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الإنتاج المادي، وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان والتحضر، وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع . [2]

إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية ت المستدامة تمثل في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات الوطنية، وتقليل الفوارق في المداخيل والقضاء على الفقر المدقع وإشباع الحاجات الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

فالتنمية إذن هي عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية وليست إنجازات اقتصادية فقط، ،فهي عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة وتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التقدم.

وبهذا فإن عملية التنمية المستدامة هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته واطلاق لقدراته في العمل، البناء والإبداع بما يحقق سعادته ورفاهيته وقد يصبح مفهوم التنمية عديم المعنى، ما لم تنعكس جوانبها المادية على الحياة الاجتماعية للإنسان، من خلال تطوير منشآت البنية التحتية ووسائل النقل وظروف السكن والهياكل الصحية والتعليمية والثقافية .... ولهذا نجد على سبيل المثال أن نموذج كوريا الشمالية في التنمية عرف الكثير من السلبيات حيث أنها وصلت إلى مستويات متقدمة في الصناعات النووية والثقيلة، ولكنها في الجانب الاجتماعي تعاني من نقص الغذاء وضعف الخدمات وبهذا فإن الجوانب المادية للتنمية لم تنعكس بصفة إيجابية على حياة الإنسان الكوري،

[1] علي بقشيش، **اشكالية تأثير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق اليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص123.

[2] القريشي مدحت،"**التنمية الاقتصادية" نظريات وسياسات وموضوعات**"،الطبعة الأولى، الأردن، عمان ،دار وائل للنشر ،2007 ،ص132.

رغم أن النقاش مفتوحا حول اختيارات وسياسات التنمية خاصة في تحديد الأولويات ورسم الخطط والعداد السياسات.

✓ البعد السياسي التنمية المستدامة.

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال في البلدان النامية ،فالتنمية المستدامة تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ،فالبعد السياسي للتنمية يتضمن التحرر من التبعية الاقتصادية، ولهذا نجد أن الخطاب السياسي في البلدان النامية بعد تحقيق الاستقلال السياسي هو ضرورة إعطاء بعدا لهذا الاستقلال بتحقيق التنمية الاقتصادية والتحرر من التبعية للخارج رغم أن الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من أ رس المال والتكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة، إلا أن هذه العناصر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية أو الذاتية للمحافظة على استقلالية القرار الاقتصادي.

كما تتضمن التنمية المستدامة مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية ومزيدا من المشاركة السياسية واللامركزية بإعطاء مزيدا من الحرية للمواطنين في تسيير شؤونهم بما يضمن مشاركة الضعفاء في صنع التنمية.

✓ البعد المادي للتنمية المستدامة.

يستند هذا البعد إلى حقيقة مفادها أن التنمية المستدامة هي نقيض التخلف ،وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، وقد كان المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من راس المال الذي يسمح بتطوير القسم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج . السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية . [1]

[1] القريشي مدحت، **مرجع سابق**، ص :191 .

إن هذا المفهوم المادي البحت للتنمية والذي كان سائدا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين يركز البحث على الوسائل والطرق الكفيلة باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة لإحداث تطور مادي في المجتمع، بما يحقق الرخاء المادي ويقلص الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

- والتنمية بهذا المعنى هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بتحسن في التوزيع لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج . [1]

- وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا ، ذلك أن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي ،ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع التي تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها الثورة الصناعية ،وتهيئة القاعدة الصناعية وإيجاد الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

- والجانب المادي للتنمية إذن يركّز على إحداث تغيّرات سريعة في البنى والهياكل الاقتصادية نحو الأفضل، وهذا ما أدى إلى نوع من التسابق بين البلدان النامية لبلوغ مستويات ومعدلات تقترب من البلدان المتقدمة مما أدى إلى العديد من الأخطاء والممارسات الفاسدة التي كان لها الأثر السلبي على التنمية.

- فهدف الزيادة السريعة والمثمرة في الدخل الفردي عبر الزمن أدى إلى ارتكاب أخطاء في تحديد الأولويات ورسم الأهداف، واعتماد الخطط والسياسات، لأن النظرة الاقتصادية للتنمية تبرز أن العامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الاقتصادي فالتنمية تعني الارتقاء بمستوى الحياة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.

[1] عبد القادر محمّد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، 1999، ص : 17.

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي يمكن تلخيصها في ما يلي: [1]

تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عملية التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و نفسيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو و بشكل عادل و مضمون و ديمقراطي.

- احترام البيئة الطبيعية، حيث تركز التنمية على نشاطات السكان، و تتعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين الطبيعة و البيئة المبنية و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، حيث تنمي إحساسهم اتجاهها، و حثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد، حيث تتعامل هذه التنمية مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، حيث تحاول توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، و كيفية استخدام الجديد و المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع، و تحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر و آثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر و هذه الآثار مسيطر عليها بمعنى إمكانية إيجاد حلول مناسبة لها.
- إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع، بحيث يكون ذلك بطريقة تلائم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و وضع الحلول المناسبة لها.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، ، **مرجع سابق**، ص:07 .

- تغيير نوعية النمو :حيث تنطوي التنمية على ما هو أكثر من النمو حيث تتطلب تغييرا في مضمون النمو يجعله أكثر كثافة في استخدام الطاقة و يجعل عوائده أكثر إنصافا.
- دمج الشؤون البيئية و الاقتصادية في عملية صنع القرارات.

❖ و بالتالي يعتبر البشر أهم عنصر تهتم به التنمية فهي تسعى لتلبية حاجاتهم و تنظيم حياتهم حتى يكونوا قادرين على التعامل مع الموارد الطبيعية بمعرفة و حكمة، فالتنمية كطائر ذي جناحين أحدهما التنمية الاجتماعية و ثانيهما التنمية الاقتصادية واللتان تمكنان البشر من رسم خطط حكيمة لاستخدام مواردهم الطبيعية و زيادة دخولهم الاقتصادية و تنظيم حياتهم الاجتماعية.

المبحث الثاني : ماهية التنمية المحلية.

تشكل التنمية التحدي الأبرز لكل الدول و خاصة المتخلفة منها، و ال تعتبر التنمية كاملة إلا إذا شملت كل أجزاء الدولة الواحدة، فتنمية مناطق على حساب أخرى يجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها كاملة، لذلك تعد التنمية المحلية ذات أهمية كبرى كونها تقوم على تنمية كل أجزاء الدول الواحدة وفق إمكانيات وحاجات كل جزء.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وخصائصها.

المطلب الثاني : أهداف التنمية المحلية.

المطلب الثالث : مصادر التمويل المحلي في الجزائر.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وخصائصها.

تشكل التنمية المحلية الأساس لتحقيق التنمية الشاملة، حيث تسمح بتنمية مختلف الأجزاء على مستوى الدولة الواحدة وصولا إلى تنمية شاملة متجانسة، وقد تعرفنا في المبحث السابق على مفهوم التنمية عامة وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف أكثر على التنمية المحلية بصفة خاصة.

✓ اولا : تعريف التنمية المحلية:

هناك تعاريف عديدة للتنمية المحلية نكتفي بذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر: [1]

تعرف بأنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود الحكومة للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا منذ منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة

- ويعرفها محي الدين ضابر على أنها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة تقوم على أسس وقواعد و مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا ".
- وعرفها كيسافي غريف على أنها " عملية تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجال ترابي معين، من خلال تعبئة مواردها وطاقاتها."
- وهناك من يعرفها بأنها" حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك ، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية تضمن لنا استجابة فعالة لهذه الحركة"

[1] مقداد خميسي، **واقع وافاق التنمية المحلية في الجزائر: حالة ولاية البليدة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، 2009، ص: 12.

➢ كما يعرفها الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد بأنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و ثقافيا و حضريا من منظور تحسين الحياة لسكان تلك التجمعات في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية و في منظومة شاملة و متكاملة" [1]

إذا فالتنمية المحلية هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام و استغلال الموارد المتاحة، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة دون الاستغناء عن الدعم المادي و المعنوي للحكومة، و ذلك من أجل رفع مستوى المعيشة الأفراد في كافة المجالات.

✓ **ثانيا : خصائص التنمية المحلية :**

تصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها: [2]

➢ أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

➢ التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، و تحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، مصر :الدار الجامعية، 2001 ، ص13 .

[2] عبدالسلام عبداللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، رسالة ماجستير، 2010-2011، ص: 55.

➢ إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية ،هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.

➢ إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل ،أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

المطلب الثاني : اهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية [1]

❖ الأهداف الاقتصادية

تتمثل في مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية ، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية ، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات للارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطني المحليات وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية كإنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة وتربية المواشي والأغنام واستصلاح الأراضي.

[1] محمد حمازة، **دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة**، رسالة ماجستير، 2012، ص:59.

❖ الأهداف الاجتماعية

تتمثل الأهداف الاجتماعية في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات المحلية مثل:

– مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وإعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل والسكن ؛

–تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة، تشمل قطاع التعليم، الصحة، البيئة...الخ؛

–دعم الروابط بين أفراد المجتمع المحلي وتخفيف آثار العزلة والتهميش.

❖ الأهداف السياسية

تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم والتحديات التي تواجههم ومن ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل والتحديات بأسلوب عملي وواقعي.

❖ الأهداف الإدارية

وتتضمن تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية.

المطلب الثالث : مصادر التمويل المحلي في الجزائر

تتلقى الجماعات المحلية تمويلها من مصدرين هما التالية : [1]

❖ **الجباية المحلية** : و هي تشمل الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، ونسب الاستفادة تختلف من ضريبة لأخرى فمنها ما هو محصل لفائدة البلدية بنسبة 100%، ومنها ما هو مشترك مع جهات أخرى بشكل ثنائي أو أكثر وهي الولاية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية والدولة، والنسب محددة في قانوني الضرائب المباشرة والغير مباشرة إضافة إلى قرارات وزارية مشتركة أخرى.

وقد تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة حول إصلاح المالية المحلية بتاريخ 9 جويلية 2007 خرجت اللجنة بتوصيات فيما يتعلق بتحسين المداخيل الجبائية هي:

من أجل رفع مستوى الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية لاسيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج عدة إجراءات ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 م أبرزها :

- تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام الخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات.
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولاسيما على مستوى التجمعات الكبرى .
- توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية .
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص.
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات.
- الإعانات المالية الاستثنائية لفائدة البلديات : تخصص الإعانات المالية الاستثنائية لموازنة الميزانيات المحلية لفائدة البلديات العاجزة التي لا تغطي مواردها الأعباء الإجبارية (الأجور والنفقات الملحقة)، في سنة

[1] بن نعمان محمد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة الجزائر 2011-2012، ص: 63.

2008 خصص الصندوق المشترك للجماعات المحلية مبلغا إجمالي قيمته 8.202.417.994 دج لموازنة 793 ميزانية بلدية عاجزة.

➢ الإعانات المالية للتجهيز لفائدة البلديات : تمنح هذه الإعانات المالية لفائدة الجماعات المحلية للمساهمة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشاريع التجهيز المتعلقة باطار عيش المواطنين العام في مختلف الميادين، وقد تم في هذا الإطار إطلاق العديد من المشاريع لفائدة البلديات المحرومة وذلك طبقا لمهام التضامن التي يضطلع بها الصندوق المشترك للجماعات المحلية و لتعليمات مجلس التوجيه .

المبحث الثالث : معوقات و مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

يتضح لنا الان أن التنمية المحلية المستدامة هي جزء من عملية التنمية الوطنية المستدامة الشاملة و المتوازنة التي تسعى كل الدولة و المجتمعات الى تحقيق معدلات عالية منها , ان تحقيق متطلبات التنمية المستدامة تسبقه نقطة مهمة جدا و هي التنمية المحلية المستدامة التي وضع البرنامج المحلي للقرن 21 مكونات و أهدافها و باعتبار ان لها مجموعة من المقومات والمرتكزات التي تقف عندها متطلبات تحقيقها ، و تعاني من مجموعة مشاكل و معوقات التي يجب معالجتها و تصفيتها من أجل الاستفادة من الاضافات التي تمنحها التنمية المحلية المستدامة سواء على الصعيد المحلي أو الوطني ، و سوف نقوم في هذا المبحث بمعالجة النقاط التالية :

المطلب الأول : معوقات التنمية المحلية .

المطلب الثاني : ركائز تجسيد التنمية المحلية .

المطلب الثالث : البرنامج المحلي للقرن ال 21 كأداة لتفعيل التنمية المحلية .

المطلب الأول : معوقات التنمية المحلية المستدامة

وهي عقبات متنوعة ومتباينة، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وهي عقبات اقتصادية واجتماعية وإدارية نوجزها بصورة مختصرة كالآتي: [1]

❖ **المعوقات الاقتصادية:**

- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- قلة مع عدم القدرة على الادخار مما يضعف حافز الاستثمار.

❖ **المعوقات الاجتماعية** :نوجزها فيما يلي: [2]

- **القيم الاجتماعية السائدة** :وتمثل الإطار المرجعي لسلوك الإنسان ، وتحتاج عملية التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة، ومن الصفات السلبية التي تعيق عملية التنمية نجد:
  - الانعزالية والتواكل على الغير.
  - عدم تقدير قيمة الوقت.
  - عدم الإيمان بالجديد والخوف من المستحدث.
  - وضع المرأة في وضع أقل من الرجل.

- **مشكل الهجرة من الريف إلى الحضر**:إن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أآثر جاذبية، وتؤدي بالتالي لارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة

[1] يوسفي نورالدين، **مرجع سابق**، ص 29

[2] مقداد خميسي، **مرجع سابق**، ص: 26.

(في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات عناصر أكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات.

- **ضعف الشعور بالمسؤولية الايجابية نحو هذا المجتمع**:إن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصالح العام، ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع الذي ينتمي إليه معروفة تماما ولكن قد يفقد الأفراد ولائهم لهذه المجتمعات.
- **انتشار الأمية وارتفاع نسبتها**:تعتبر الأمية مشكلة معقدة وترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية والعلمية لقلة وعيهم وثقافتهم.
- **تجاهل المشاكل الشعبية**:ترتكز تنمية المجتمعات المحلية على مساهمة آل من الجهود الحكومية والمحلية، ولا يمكن للجهود الحكومية أن تقوم وحدها بكل متطلبات التنمية وعملياتها، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطة، حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبها السياسي والاجتماعي وهذا هو جوهر عملية التنمية.

❖ المعوقات الطبيعية :

وهي تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض صالحة للزارعة وموقع جغرافي ووفرة مياه ومصادر طبيعية، وإن وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية تشكل عائقا للتنمية فيها، ولكن ذلك لا يعني، بأي شكل من الأشكال، أن هذه الدول هي بالضرورة دول متخلفة اقتصاديا . حيث استطاعت دول متقدمة كثيرة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج، للحصول على أفضل أداء في العمل .وأكبر مثال على ذلك، اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمعادن، ولكنها استطاعت الوصول إلى أعلى مراتب التقدم، رغم هذه الظروف، وذلك من خلال الإدارة الكفؤة، وتطوير الاقتصاد بما هو متاح من موارد. [1]

❖ **المعوقات الإدارية:** يمكن تلخيص ذلك في الأسباب التنظيمية والتقنية المتمثلة فيما يلي:

[1] موسى اللوزي، **مرجع سابق**، ص : 70.

– عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية، وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.

– عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي ، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحليين.

❖ **المعوقات التكنولوجية والتنظيمية** :إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة .كما ويتطلب ذلك ضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية والمعقدة، والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي، لما لذلك من إسهامات ضرورية للنجاح التنموي .إلا إن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة، نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة، يعتبر عائقا في وجه التنمية الاقتصادية. [1]

المطلب الثاني : مقومات التنمية المحلية

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بعدة ركائز هامة تضمن للبرامج التنموية تحقيق أهدافها وهي : [2]

❖ الإدارة المحلية:

يوجد عدة تعاريف للإدارة المحلية منها :

➢ هي " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البالد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة "

[1] موسى اللوزي، ، **نفس المرجع ونفس الصفحة** .

[2] محمد حمازة، **مرجع سابق**، ص54.

➢ هي " أسلوب للإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية "

➢ وبشكل عام يمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها جزء من النظام العام للدولة منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي مثلة بهيئة منتخبة، تعمل تحت رقابة و واشراف السلطة المركزية. [1]

❖ المشاركة الشعبية:

حيث ترتكز التنمية المحلية على قيم المشاركة التي تحفز الأفراد وتزيد من وعيهم بقيمة دورهم في الحد من المشكلات ، وذلك من خلال المساهمة في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التنموية ، ومن المؤكد أن العبء الأكبر يلقى على عاتق السلطات المحلية ، للكشف على الإمكانات المتاحة والاعتماد عليها بقدر الإمكان وتشجيع الجماهير في ظل مناخ ديمقراطي بغية المشاركة في عمليات التغيير والتنمية ، كما تدعم المشاركة الجهد الحكومي وتكمله ، حيث يساهما لفرد الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه ويبحث عن أفضل الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية للمجتمع.

❖ اللامركزية :

تقوم اللامركزية على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونا؛ و اللامركزية بهذا المعنى قد تكون لا مركزية سياسية أو لا مركزية إدارية ويتم التركيز غالبا على اللامركزية الإدارية حينما يتم تناول موضوع التنمية المحلية، فاللامركزية السياسية يقصد بها توزيع الوظائف الحكومية المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة المركز والحكومات المحلية، أما اللامركزية من منظور إداري فهي تعني قيام الحكومة بنقل صالحيتها في شؤون التخطيط ادارة الموارد و تخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان، كما يجب التمييز بين اللامركزية الإدارية وعدم التركز الإداري فعدم التركز الإداري هو مجرد تخفيف اضطراري للمركزية نتيجة

[1] بن نعمان محمد، **مرجع سابق**، ص: 47.

مشكلة ضيق الوقت، عدم التخصص الفني إضافة إلى السعي لتبسيط الإجراءات الإدارية التي تتسم بها المركزية ، فهو مجرد تفويض للسلطة يمكن أن تقل درجته أو ترتفع أما اللامركزية الإدارية فالصلاحيات التي تتيحها مستمدة من القانون فال يمكن زيادة أو تخفيض تفويض السلطة من طرف صاحب السلطة و بالتالي فإن اللامركزية تهدف إلى إشراك المجتمع المحلي في تخصيص الموارد . [1]

❖ تكامل مشروعات الخدمات:

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع والتنسيق فيما بينها لتعظيم فرص العائد من المشروعات وتحقيق الأهداف المنشودة.

❖ الاعتماد على الموارد المحلية:

تقتضي الضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة بأعلى درجة من الكفاية واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ لبناء التنمية ، دون أن ينفي هذا المفهوم إمكانية اللجوء إلى مصادر المعونة الخارجية سواء كانت مالية أو فنية أو إدارية طالما كانت نافعة ومجدية من الناحية الاقتصادية مع مراعاة ترشيد اللجوء إليها وأن يكون في أضيق الحدود والآجال.

المطلب الثالث : البرنامج المحلي للقرن 21 (الاجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.

تعتبر الاجندة او ما يطلق عليها ببرنامج القرن ال21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة والخطط التفصيلية لتحقيق الهدف الواحد من اجل المستقبل المتواصل والواعد لكوكب الارض، وهي تعد اول وثيقة من نوعها التي تحظى باتفاق دولي واسع يعكس اجماعا عالميا والتزاما سياسيا من اعلى مستوى.

✓ اولا : تعريف البرنامج الحلي للقرن 21 (الاجندة21 المحلية)

[1] بن نعمان محمد، **مرجع سابق**، ص: 49.

ان الاجندة عبارة عن تجميع لسلسلة من الموضوعات تنتظم في اربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من ابعاد استراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، ودعم التنمية البشرية بشكل متكامل وتتضمن الحوافز والتدابير بغية تضييق الثغرة بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا.

ان برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شانها ان تدعم الدور الذي يمكن ان تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الشباب، والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين، ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، للوصول الى التنمية المستدامة .

✓ ثانيا : مكونات البرنامج المحلي للقرن21 (الاجندة21المحلية)

يقع اساسا على عاتق فاعلي كل جماعة محلية تحديد مضمون مشروعها للتنمية المحلية المستدامة ، وترتكز البرامج المحلية للقرن 21 بصفة عامة على المحاور الاتية

– معرفة الوضعية البيئية للجماعة و ذلك من خلال القيام بتشخيص مدقق مع الاخذ بعين الاعتبار نقط القوة و الضعف لكل اقليم ؛

– التخطيط للأعمال و المبادرات و تحديد الاختيارات و وضع الاولويات ؛

– تفعيل اعمال التنمية المحلية المستدامة ،ويجب ان تكون الحلول المتخذة اقل كلفة و ملائمة للظرف المحلي و ذات طابع تجديدي ،بسيط و واضح ، كما يجب ان تشمل الانشطة مجموع مظاهر التنمية المستدامة مع التركيز على الرفع من نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من آثارها السلبية على البيئة.

– وفيما يخص الجزائر، ونظرا للثغرات المسجلة على مستوى تسيير شؤون البيئة على المستوى المحلي ؛و بالإضافة الى المكونات الواردة اعلاه ، يتوجب عليها على الاقل اللجوء الى :

ـ اشراك و تعبئة اقصى عدد ممكن من الفاعلين المحليين من سلطات محلية و المنتخبون ، المصالح الخارجية والوكالات العمومية والمنظمات غير الحكومية و جميع القوى الحية داخل الجماعة، من اجل الالتحاق بالمسلسل و من المهم أيضا حشد جميع الوسائل الممكنة لتمكين المبادرات من تحقيق .

ـ تحسين الحوكمة اذ ان تفعيل برنامج القرن 21 المحلي في حد ذاته مبادرة من الحكم الراشد، فيجب على البرنامج ان يدخل تجديدات و تعديلات لضمان ادارة أفضل للإقليم المعني ،فالحكم الراشد يستدعي ايجاد فن ادارة جديد ،و ايجاد اوجه جديدة للعمل في علاقة مع جميع الفاعلين الآخرين ، وايجاد شركاء جدد و احداث تغييرات تنظيمية واجرائية و مؤسساتية خاصة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المصغرة ، كما يمكن أيضا من خلق طريقة جديدة لطرح الاسئلة و التفكير و ابداء الاقتراحات و اتخاذ القرارات .

ـ تقوية القدرات حيث لوحظ أن تخلف في الجزائر في هذا الميدان يشكل حاجزا كبيرا امام ادارة فعالة و مستدامة للمصالح المحلية، حيث يتعلق الامر هنا في الزامية الرفع من الكفاءات و تحسين معارف وقدرات ادارة البيئة و الاخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المحلية المستدامة من طرف جميع الفاعلين المحليين ،وتجدر هنا ايضا الاشارة الى ان التكوين و التوعية و الاعلام تعتبر اعمال حاسمة في تقوية القدرات المحلية المتعلقة بإدارة البيئة و لهذا يجب ان يكون البرنامج فرصة لمباشرة طرح أنشطة داخل هذه الميادين لفائدة جميع مجموعات الجماعة المحلية .

✓ **ثالثا : شروط انطلاق البرنامج المحلي للقرن 21(الاجندة 21 المحلية)و المجال المناسب لتطبيقه:**

في بادئ الامر يجب ان يكون البرنامج ملائما للخصوصيات الثقافية و التاريخية و المؤسساتية و الاقتصادية و البيئية للبلاد و للجماعات المحلية المعنية ،و ان كان يجب على السلطات المحلية في الجزائر طرح و تنسيق و قيادة البرنامج حيث ان غياب المبادرات الصادرة عن الجماعة المحلية تدعو الى عمل ترقوي و تشجيعي صادر من المستوى المركزي ،لهذا يجب على المصالح المركزية، لهذا يجب على المصالح المركزية المعنية القيام بجميع الاجراءات الضرورية لتشجيع الجماعات المحلية للجوء الى هذه الآلية للتدبير و الادارة المستدام ة، لهذا يجب على القطاعات المكلفة بالبيئة و المديرية العامة للجماعات المحلية و الوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير نشر هذه المقاربة ووضع اطار وطني لتفعيل اجراءات برنامج القرن 21 المحلي مع الاستفادة من التجارب المتراكمة على المستوى الدولي و على مستوى الجماعات ،فيجب عليها إشراك جميع فاعلي الجماعة و ذلك منذ انطلاقته و طوال مختلف مراحله ،و يجب على هؤلاء أن يتعهدوا قبل كل شيء بتحمل حصتهم من المسؤولية و ذلك بالقيام بالتغييرات اللازمة في برامجهم وحشد مواردهم الخاصة لمشاركة في البرنامج ، ويعتبر البحث عن الدعم خارج الجماعة أمرا ضروريا لدعم للمبادرات التي من المحتمل ان تتضاعف .

و على صعيد آخر ، فان انطلاق برنامج القرن 21، يستوجب اعداد قاعدة اساسية و متغيرة تشتمل على المقاربة و المنهجية الواجب تبنيهما ، وبرنامج للأنشطة و للأعمال و كذا تحديدا للهيكل الاداري المكلفة بتفعيلها بقيادة وسيط محترف ،اما ما يتعلق بالمجال الذي يجب تغطيته ،فمن المنطقي ان كل مجال تدب فيه الحياة يمكن ان يكون موضوع برنامج القرن 21 ،الا انه يتوجب اللجوء الى اقليم مناسب ،يجمع بين الاخذ بعين الاعتبار منطق التفاعلات البيئية و الحدود الادارية لأخذ القرار ، حتى يتم توسيع النتائج و الآثار الايجابية للبرنامج .

✓ رابعا : أهداف البرنامج للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية):

يتمثل الهدف الرئيسي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاربة كل اشكال التعدي علي البيئة و الحفاظ على التنوعات الحيوية و حماية الموارد الطبيعية خلق مجال تعاوني بين الأقاليم و الأجيال وتحسين محيط وجودة حياة الساكن ووضع الحلول و المبادرات الملائمة و البديلة لأجل التنمية المحلية المستدامة ،و تعتمد الطريقة التي يجب اتباعها على اعادة انتاج مسلسل على المستوى المحلي ،اذا فالأمر يتعلق بإعطاء انطلاقة لمسلسل تشاركي لا يسمح فقط لفاعلي اقليم ما بتحديد اهدافهم الخاصة و تصور استراتيجية عمل القرن 21 واتخاذ التدابير اللازمة للتنمية المحلية المستدامة و انما يضمن أيضا لهذه الأهداف و الاجراءات التفعيل التدريجي في اطار تعاوني و توافقي و تشاركي .

كما يهدف البرنامج المحلي للقرن 21 الى وضع رؤية مستقبلية شاملة وكاملة للجماعة و التأثير المتبادل لقطاعاتها وخاصة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و القطاعات الاخرى ،و في هذا الاتجاه فانه يصبو الى الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع النشاطات المحلية ، وتعبئة جميع الفاعلين المحليين المعنيين وتقوية قدراتهم وادماج المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الى محاربة التهميش والفقر .

اذا يجب على كل برنامج للقرن 21 المحلي أن يتوصل الى وضع شروط ضرورية للتنمية المحلية المستدامة و الى دوام ادماج البيئة في جميع الأنشطة المحلية للمنطقة ،كما يجب كذلك أن يسمح انطلاق برنامج القرن 21 المحلي بتقوية الجهود الجارية في ميدان التنمية المحلية واللامركزية و تجدر الاشارة الى ان اعداد المنشورات الملونة تحت عنوان "برنامج القرن 21 المحلي " لا يشكل فعلا برنامج القرن 21 المحلي ،ان نجاح المشروع يقاس بمجموع من المؤشرات لقياس النتائج لا سيما اهمية اسهامات المتدخلين الاساسيين وخصوصا اصحاب القرار طوال مراحل المسلسل

وعدد الانجازات ،وحجم التحسينات البيئية المحققة والاثار المباشرة على جودة الحياة ،وكذا الى اي مدى تمت تقوية النتائج البيئية المحققة وتنمية الكفاءات الضرورية لإدارة شؤون البيئة.

وتهدف الاجندة 21 المحلية الجزائرية الى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلديات على نحو ما اقره المجتمع الدولي في يونيو 1992 في **ريوديجانيرو** ،كما تحث على اثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة و المشاركة و المشاورة مع كل الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني ، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متجانس و برامج مشتركة لمكافحة التلوث او للمحافظة على العناصر البيئية و ذلك بإحداث ادوات و آليات للتعاون فيما بينها من اجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف و تضمن مخطط التسيير المحلي لحماية البيئة [1]

[1] مشري محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص: 84.

خلاصة الفصل :

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية المستدامة بداية من دراسة لماهية التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على السياق التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة و مختلف التعاريف التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة الى الأبعاد المشكلة للتنمية المستدامة ووجدنا أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية تسعى من خلالها المجتمعات المتقدمة والمختلفة للارتقاء بالمحيط الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي بما يخدم الأجيال الحالية و الأجيال المستقبلية .

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدنا أنها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية و الحكومية بغية تحقيق الاهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الاجيال المستقبلية .

ووجدنا ان التنمية المحلية المستدامة تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في الادارة المحلية والتمويل المحلي، اللامركزية اضافة الى المشاركة الشعبية ووجدنا كذلك ان التنمية المحلية المستدامة تعاني من مجموعة من المعوقات على الصعيد الاداري والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وحاولنا تسليط الضوء على البرنامج المحلي للقرن الواحد والعشرون من خلال ابراز شروطه ومكوناته والاهداف التي يسعي الى تحقيقها في ميدان التنمية المحلية المستدامة .

اما في الفصل القادم فسوف نتطرق الى استراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع هذه المؤسسات بولاية تيسمسيلت.

الفصل الثالث : الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة كآلية لدعم التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

تمهيد :

إن اهتمام الجزائر بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء من خلال تبني منظومة متكاملة على جميع الأصعدة المحلية والدولية بغية ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات الذي بات يحتل مكانة كبيرة ضمن هيكلها الاقتصادي، وخاصة بعد الأهمية الكبيرةالتي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إبان التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام الاقتصاد المخطط إلي نظام الاقتصاد الحر أين تأكد الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة عامة، و التنمية المحلية المستدامة خاصة ، وهذا الشيء الذي دفع بالجزائر إلي وضع استراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المشاكل والمعوقات التي تعتبر العائق الذي يعطل استجابة هذه المؤسسات للتطورات والتحديات التي يوجهه الاقتصاد الوطني .

المبحث الاول : استراتيجية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية

تحتل قضية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مكانة أساسية ضمن أولويات الحكومة الجزائرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية....الخ، وفي ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص عمل قادرة على استيعاب الزيادة في قوة العمل فضلا عن التحديات التي تطرحها التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية قامت الجزائر بتبني استراتيجية شاملة متكاملة هدفها تنمية وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وهذا من خلال أساليب دعم، وهياكل وهيئات هدفها الإشراف على نمو وتطور هذه المؤسسات، إلا أن هذه المؤسسات تعاني جملة من المشاكل والمعوقات التي تعطل بدورها سير عملها وتحد من فعاليتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلي العناصر التالية :

المطلب الاول : الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

المطلب الثاني : الأجهزة المكلفة بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الثالث : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الاول : الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن سعي الدولة في تطوير بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهر بشكل جلي في الجوانب القانونية، بحيث أنشأت الحكومة وزارة تتكفل بكل ما يخص هذه المؤسسات، و سعت إلى تثبيت هذا القطاع ضمن الخارطة الاقتصادية، لهذا فقد وضعت الدولة استراتيجية تسمح بمعالجة المشاكل التي تواجه القطاع والبحث عن كل السبل الداعمة وترقيها، ولعل ما حققته على الصعيد القانوني يعد اكبر دليل على ذلك ، وتتمثل هذه القوانين فيما يلي :

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12ديسمبر 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 77 منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها.

جاء هذا القانون ليعطي حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بوضعه لمجموعة من الاليات التنظيمية التي من شانها ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الهدف من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.

إن الهدف الاستراتيجي لهذا القانون على المدى المتوسط، إنشاء حوالي 600.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يسمح بخلق 06 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات، غير أن هذا الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير المناخ المناسب لإنشاء مثل هذه المؤسسات.

قانون تطوير الاستثمار: هو الامر رقم 01/03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي جاء كمراجعة عميقة لقانون الاستثمار الصادر عام 1993، وكمل بذلك النقائص التي كانت تعتريه، والهدف من قانون 2001 هو إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني . [1]

ان التغيرات التي جاء بها القانون تمثل في مجملها الاطار الذي ستعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المطلب الثاني : الأجهزة المكلفة بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

[1] بن قطاف أحمد ، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007، ص :104-105 .

لقد حاول المسؤولون في الجزائر وضع آليات وبرامج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النهوض عبر قوانين تنظيمية، الغاية منها بالدرجة الأولى استحداث مناصب عمل أو المحافظة عليها .والاهتمام بمختلف شرائح الطبقة النشطة والفاعلة في التنمية الاقتصادية .ولتطبيق هذه البرامج، وضعت أجهزة تهدف لإنشاء المؤسسات الصغيرة أو تدعيمها، وسنعرضها كما يلي:

✓ أو لا : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 ، المؤرخ في 24 جوان 1996 ، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة .ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطاتها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

فالوكالة إذن، جهاز يخضع لقرارات وزارية، تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد، الحد من البطالة، دمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشباب؛ بحيث تساهم في تنمية الاستثمار وتنويعه، وإيجاد نوعٍ من العمل الجماعي والفردي، لفتح أسواقٍ تنافس بها المواد المستوردة .ومن مهامها توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية، من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل، بالإضافة إلى إبرام اتفاقية مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية عمومية، تهدف إلى مساعدة الشباب عند الحاجة. [1]

❖ وتنحصر مهام الوكالة في: [2]

- تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب.
- تقديم استشارات للشباب وكل المساعدات، لإتمام مشاريعهم.
- تطلب من المكاتب المتخصصة بالدراسات إنجاز دراسات الجدوى، لحساب الشباب.
- تحديد معارف الشباب ذوي المشاريع وتكوينهم في تقنيات التسيير، من خلال دورات تدريبية وتكوينية.
- تجعل خبراء مكلفين بدراسة المشاريع، لجعل الشباب المستثمر في الواجهة.
- تساهم بطرقٍ تنظيمية لتطوير النشاطات وتنويعها، لصالح الشباب المستثمر.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 1 ، 2، 3، 4 من المرسوم التنفيذي رقم 96-196 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288، المؤرخ في رجب 1424 الموافق ل 06 سبتمبر2003 .

[2] مطبوعات صادرة عن الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

- تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي والجهوي.
- إنشاء صناديق محلية، لتمويل مبادرات ترقية النشاطات المنشأة من طرف الشباب.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطها بالوكالة وبمساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المحلية، لإنجاز مشاريعهم.
- وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي، المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل.

✓ ثانيًا : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 [1] تطبيقًا للقانون المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **مهامه :** [2]

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثماراتٍ في المجالات الآتية : إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات.
- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه، وفقًا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق..
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,المرسوم التنفيذي رقم 373/02، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، المتضمن صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي المادة 05 و المادة 06 منه.

[2] مطبوعات صادرة عن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان، الخاصة بكل صيغ التمويل.
- اتخاذ كل التدابير والتحريات المتعلقة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.

✓ ثالثًا : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أعطيت إشارة انطلاق منظومة جديدة للقرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم04 /13، والمرسوم التنفيذي رقم 04-14.

والقرض المصغر يمنح للنساء الماكثات بالبيت أو الفئات بدون دخل، أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة، يسمح باقتناء عتادٍ صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما.

وتتمثل الامتيازات والمساعدات المقدمة من قبل هذه الوكالة في : [1]

- الدعم، النصائح، المساعدة التقنية، ومرافقة المقاولين، مضمونة من طرف الوكالة في إطار إنجاز مشاريعهم.
- القرض البنكي ممنوح بنسبة فائدة منخفضة، تقع على عاتق المستفيد، والفارق من النسبة التجارية تتحمله الخزينة العمومية.
- تمنح السلفة بدون فائدة، قدرها % 25 من الكلفة الإجمالية للمشروع، إذا كانت هذه الأخيرة تتراوح ما بين 100000 د.ج إلى 400.000 دج، وقد ترفع هذه النسبة إلى % 27 من الكلفة

الإجمالية للمشروع، إذا أنجز النشاط في منطقةٍ خاصة(في الجنوب أو الهضاب العليا)، أو إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- شراء مواد أولية، سلفة بدون فائدة مقدرة ب % 90 من الكلفة الإجمالية للمشروع، والتي لا يمكن أن تفوق 30.000 دج.

✓ رابعًا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تم في ماي 1994 تنفيذ برنامج رئيسي لإصلاح نظام التأمين ضد البطالة .وقبل هذا الإصلاح كان إلزاما على المؤسسات أن تقدم مدفوعات نهاية الخدمة بما يعادل مرتب شهر واحد من كل سنة من سنوات الخدمة، للعاملين الذين تنتهي خدمتهم، على أن يدفع هذا المبلغ كمبلغ مقطوع عند إنهاء الخدمة، وبالرغم من أن هذا المبلغ لا يعد كبيرًا بالمقارنة مع بلدان أخرى، فقد شكلت هذه الالتزامات النقدية عبئًا على الشركات التي كانت تعاني من ضائقة مالية، وكانت بمثابة عائق أمام إعادة الهيكلة وخفض عدد العاملين.

ووفقًا للنظام الجديد، يتلقى العمال الذين تم الاستغناء عنهم مبلغًا مقطوعًا عند انتهاء الخدمة، لمدة 3 أشهر فقط، ولا يستحقون الحصول على تعويضات البطالة بعد هذا الوقت لتشجيعهم على البحث النشط عن فرص

عمل جديدة، وعلى جهات العمل دفع" رسم دخول "لصندوق التأمين على البطالة يعادل راتب 0.8 شهر لكل سنة من سنوات الخدمات التي تزيد عن ثلاث سنوات بحد أقصى 12 شهرًا عند وقت انتهاء الخدمة. [1]

✓ خامسًا : الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI).

جاءت الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمار بمجموعةٍ من الإضافات، أنشئت بموجب

المرسوم 03/01 [2] المتعلق بتنمية الاستثمار، وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يومًا بدلا من 60 يومًا في الوكالة السابقة، وجاء إنشاء هذه الوكالة نظرًا للصعوبات التي يتعرض لها أصحاب المشاريع

[1] مطبوعات صادرة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 01-03 مؤرخ في 22 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والقانون رقم 01-18 مؤرخ 12 ديسمبر سنة 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاستثمارية، ومحاولة من الدولة لتجاوز هذه الصعوبات، واستقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية، وتجسيد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها، التي تتمثل في تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة، اتجاه المستثمرين وقيامها ب : [1]

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره والنهوض به.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة، كهياكل إدارية مركزية.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
- تضطلع بتنظيم مؤتمرات وملتقيات مهنية وأيام دراسية وإعلامية.
- تقوم بنشر دلائل ومنشورات وكتيبات متعلقة بفرص الاستثمار حسب المناطق وحسب التخصصات، في مجال الدراسات والبحث، والتطوير الخاص بالمشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

[1] الوكالة الوطنية لتطوير وتنمية الاستثمارات، منشورات أوت 2002، ص: 02.

تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ضل محيط أمامها الكثير من العوائق التي تختلف من شدتها وخطورته ومدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات وتمديدها ولوجودها واحتمالات نموها وتقلل من نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الوطنية، و يعتبر التعرف على هذه الصعوبات أمرا ضروريا لإمكانية إيجاد أفضل السبل و الوسائل لمعالجتها، و يمكن رصد أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

❖ **مشاكل التمويل**: تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على التمويلات اللازمة لنشاطها و هذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية و اتسامها بالبيروقراطية في اداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك، التحويلات المالية، دراسة الملفات...الخ و عزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها و تفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (تصدير/ استيراد) على الأنشطة الإنتاجية. كما نجد كذلك ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الاستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى؛
- المركزية في منح القروض؛
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية [1]

❖ **المشاكل المتعلقة بالعقار و العقار الصناعي**: عوضا أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الاستثمارات، أصبح من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وجه الخصوص، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا من اجل الحصول على التراخيص الأخرى المكملة.

[1] سعدان شبايكي، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد11، ماي 2007، ص: 190-191.

يرجع السبب في العجز عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة إلى مايلي:

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية.
- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وطغيان المضاربة على العقار الصناعي حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية، كالبناء وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض.
- عجز التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي حيث ساهمت هذه التعليمة في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال.
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة إذ نجد أراضي تابعة للبلدية وأراضي دومين وأراضي خاصة .
- غياب إطار قانوني وتنظيمي يحدد طرق وآجال وكيفيات وشروط التنازل عن الأراضي . [1]

❖ **المشاكل المتعلقة بالتسويق:** ما يلاحظ على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نقص في الكفاءات التسويقية و القوى البيعية عموما و عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، و قلة الاعتماد على مكاتب الاستشارات و الدراسات في اختيار المشاريع و في دراسة جدواها. كما نجد من بين الصعوبات في هذا المجال نقص المعلومات عن حاجات السوق بسبب نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات و الفرص الممكن استغلالها بالإضافة إلى الصعوبة في الحصول عليها.

كما تجد هذه المؤسسات صعوبة في تسويق منتجاتها خاصة في ضل هذه المنافسة غير الشريفة المفروضة من قبل الاقتصاد الموازي، ذلك أن وظيفة التسويق تحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة لا تقوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توفيرها و..... ما يؤثر على قدرتها التنافسية في ضل ظروف المنافسة وشدتها بين هده المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، و المنافسة بينها و بين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، و المنافسة بين المؤسسات الوطنية

[1] كتوش عاشور، طرشي محمد ،**تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، ص: 36 .

و المؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة. و كمثال على هذا فالجزائر تنتج ما يقارب 400.000 طن من تمور دقلة نور و لكن ما يصدر لا يتجاوز 160.000 طن سبب رداءة نوعية التغليف . [1]

❖ **المشاكل المرتبطة بالنظامين الجبائي و الجمركي:** على الرغم من التحفيزات الجبائية التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992 وقانون المالية التكميلي لسنة 2009، إلا أن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات مازالت ترهق كاهلها هذا ما تسبب في اتساع حجم السوق الموازي، واستفحال ظاهرة التهرب والغش الضريبي . [2]

أما المشاكل الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية و البعد عن التطبيقات و الأعراف الدولية.

❖ **مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات:** من المشاكل الخطيرة التي تقابل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقص المعلومات والافتقار إلى .... التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم او تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو، ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة أو الإطار العام الذي يعملون فيه، وعادة أفق صاحب المؤسسة الصغيرة لا يمتد لأكثر من شؤون حرفته أو صناعته ، أيضا صعوبة الحصول على المعلومات الاقتصادية المضبوطة و المحينة التي تمكنه رسم مخطط التسويق منتجاتها في الاسواق الدولية، بالإضافة إلى العجز الكبير في استخدام تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و الابتكار في جميع مجالات نشاطها و ضعف ثقافة التقاول لدى معظم المؤسسات.

ووفقا لدراسات تولتها خبرة وطنية و أجنبية فإن مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تتركز أساس في:

- ضعف القدرات التسييرية و التقنية و التكنولوجية ؛
- مستوى تنافسية أقل من ذلك المسجل في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ؛
- اللجوء شبه المنعدم إلى خدمات الاستشارة و الخبرة و التكوين؛

[1] عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس: "**مشكلات المشروعات المتوسطة و الصغيرة واساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية** " الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 28-25 ماي 2003، ص:05.

[2] علي نصر الدين بوعمامة: **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر**، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، سكيكدة، 13-12-2008.

- عدم توفر الجزائر على مركز مختص في جمع، معالجة و توزيع المعلومات الاقتصادية لفائدة السلطات العمومية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **المشاكل الإدارية:** تصطدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها وبالتالي يصبح محيط المؤسسة غير مساعد نظرا لبطء الإجراءات وتعقيد الشبكات، نقص تكوين الموظفين، تعدد الوثائق المطلوبة، نقص الإعلام.

فعلى سبيل المثال للحصول على سجل تجاري يستدعي وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، و المدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، أما المدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل قد تصل إلى أكثر من 5 سنوات في بعض الحالات.

ويمكن تلخيص جملة هذه المشاكل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على التراخيص.
- صعوبة توفير المرافق الأساسية مثل الماء والكهرباء، الغاز وارتفاع تكلفتها بالإضافة إلى مشاكل النقل والمواصلات.
- تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع، سواء لاستخراج الوثائق اللازمة لإنشاء المشروع أو كجهات رقابية على المشروع .(التأمينات، الضرائب، التموين،.....) [1]

❖ **عدم تقديم الحماية الكافية للمنتج الوطني من التدفق الفوضوي للواردات:** إن تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وفتح الأسواق أمام واردات الدول المصنعة من السلع والخدمات، والتي من العادة تكون ذات تنافسية سعرية عالية وتكنولوجيا متطورة قد تؤثر على الصناعات الصغيرة الحديثة النشأة، من خلال قدرته في التنافس والبقاء في السوق.

[1] موسوس مغنية، بلغنو سمية، **ترقية محيط المؤسسات الصغير ة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدو لي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، يومي17 و18 افريل 2006،

وبالتالي صار من الواجب على الدولة الجزائرية تقديم المزيد من الحماية للمؤسسات الصغيرة أو التدخل لمحاربة الإغراق المطبق من طرف سلع الاستيراد والذي يستهدف ضمان احتكار السوق المحلي بعد طرد كافة المنافسين من السوق

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية:

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا محوريا في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز أهم الظواهر الايجابية التي تقترن بهذا النوع من المؤسسات، والواردة بصورة متكررة في معظم المقالات والكتابات الاقتصادية من خلال العناصر التالية :

المطلب الاول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي :

المطلب الثالث : دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي

المطلب الاول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي:

يمكن توضيح الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاقتصادي من خلال النقاط التالية:

- **توفير مناصب الشغل و التقليل من معدلات الفقر:**

تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استيعاب نسبة كبيرة من العمالة المحلية و التخفيف من حدة البطالة، و يرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة لعنصر العمل محل راس المال عالي التكلفة، إضافة إلى عدم تطلبها لعمالة مؤهلة و مدربة. [1]

➢ جذب المدخرات المحلية :

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستقطاب الأموال و المدخرات الصغيرة المحلية و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة و انخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى. [2]

➢ توطين السكان و التقليل من حركة الهجرة :

إن ظروف المعيشة الصعبة خاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون إلى المدن للتقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل وقد أسفر النزوح الريفي عن العديد من المظاهر السلبية منها الضغط على خدمات المرافق العامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتبنى سياسات ترمي إلى تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية لاسيما قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [3]

➢ استغلال الموارد المحلية :

تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استغلال الموارد المحلية العاطلة لأن طلب هذه المؤسسات على رأس المال محدود، و من ثم فإن المدخرات القليلة قد تكون كافية لإنشاء مشروع، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية، ثم إن هذه المؤسسات باستغلالها الموارد الموجودة في المناطق المحلية ستؤدي إلى ترشيد قوى العرض و الطلب في أسواق السلع و الخدمات من خلال تنويع تشكيلة المنتجات و انخفاض الأسعار.

---

[1] فتحي السيد أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 ، ص: 74.

[2] جواد نبيل، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الطبعة الأولى، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006 ، ص: 93.

[3] علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10 ، جامعة سطيف، 2010 ، ص: 176.

المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي :

إلى جانب الدور التنموي الاقتصادي المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تؤدي هذه المؤسسات دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي، ويمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية : [1]

➢ تحقيق التوزيع العادل للدخل :

إن إنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف المناطق يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد ، و يعمل على خلق فرص العمل و التخفيف من حدة الفقر على مستوى كامل جهات الدولة، بحيث لا يكون التركيز على المناطق الكبرى و إهمال بقية المناطق الأخرى.

➢ نشر الوعي الصناعي :

يتحقق ذلك من خلال إعطاء فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعلم الكثير في المجال الصناعي، فهي بذلك تعمل على تنمية القد ا رت الذاتية للأفراد و زيادة وعيهم بأهمية القيام بأنشطة صناعية تتماشى مع احتياجات المجتمع المحلي.

➢ تلبية الاحتياجات المحلية :

إن من خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها تنشط في المحيط المتواجدة به و بالتالي ترتبط بالسوق المحلي، و تساهم في تلبية احتياجات سكان المحيط من السلع و الخدمات التي ترتبط بأذواقهم، و يتحقق ذلك بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة بحكم قربها من المستهلكين.

[1] عمر أيمن علي، **إدارة المشروعات الصغيرة** مدخل بيئي مقارن ، دار الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص : 129-130.

➢ **التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية** :تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية المحلية، و يظهر ذلك من خلال جذب الفئات التي تعاني من البطالة، و تتيح لهم فرصة عمل مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، فعدم وجود فرص عمل لهم يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ككل.

المطلب الثالث : دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية تحقيق من خلالها التنمية المستدامة ، حيث نجد وبالإضافة إلي الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المحلية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة

هذا من ناحية ومن ناحية أخري فان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تهدف إلي نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار

كما أن هذه المؤسسات تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدراتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا مما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات والبقايا التي تؤثر على المحيط و، تساهم أيضاً في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية. [1]

المبحث الثالث : تقييم مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية في ولاية تيسمسيلت.

إن المتتبع لتطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر يلاحظ أن هذه المنظومة المؤسساتية تطورت بشكل ملحوظ ليس فقط على المستوى الوطني وإنما حتى على المستويات المحلية الموزعة عبر التراب الجزائري، حيث سعت الجزائر إلي الاهتمام وترقية هذا النوع من المؤسسات لينمو بالشكل الذي يسمح لها بتحقيق الأهداف التي عجزت المؤسسات الأخرى عن تحقيقها، وكذلك بالشكل الذي يحقق لها التوازن بين مختلف

[1] مشري محمد الناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص : 95.

أقاليمها الجغرافية ونشاطاتها الاقتصادية، وسوف نقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إحدى الولايات الجزائرية وهي ولاية تيسمسيلت.

المطلب الاول : التعريف بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تيسمسيلت

✓ اولا : نشأة المديرية

أنشأت مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تيسمسيلت طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 14-21 المؤرخ في 21 ربيع الأول عام 1435 الموافق لـ : 23 يناير سنة 2014، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 20صفر عام 1432 الموافق لـ 25 يناير سنة 2011 المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار

✓ ثانيا : الهيكل التنظيمي للمديرية

تتشكل مديرية الولاية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار من أربع مصالح:

- ❖ مصلحة التقييس و القياسة و مراقبة المطابقة.
  - ➢ مكتب متابعة التقييس و القياسة.
  - ➢ مكتب مراقبة المطابقة و الأمن الصناعي.

- ❖ مصلحة ترقية الاستثمار و التنمية الصناعية ومتابعة مساهمات الدولة.
  - ➢ مكتب ترقية الإستثمار.
  - ➢ مكتب التنمية الصناعية.

- مكتب متابعة مساهمات الدولة.
- مصلحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- مكتب تشجيع و إنشاء و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- مكتب دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- مكتب جمع المعطيات المتعلقة بنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ مصلحة إدارة الوسائل.

- مكتب الميزانية و الوسائل.
- مكتب الإحصاء و التوثيق.
- مكتب المستخدمين و التكوين.

✓ **ثالثا** : **مهام المديرية**

❖ **في ميدان التقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي**

- تسهر المديرية على تطبيق السياسة الوطنية للتقييس والقياسة القانونية و الأمن الصناعي.
- تساهم مع الهيئات العمومية المعنية على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في ميدان التقييس والقياسية القانونية والأمن الصناعي.
- تسهر على مراقبة المطابقة للمواد الصناعية
- تسهر على مطابقة المنشآت الصناعية قبل تشغيلها.
- تضمن التدقيق في المطابقة للتنظيم المتعلق بالآلات الجديدة لضغط الغاز والبخار.
- تساهم في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي.

❖ **في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار**

- تساهم المديرية في تنفيذ العمليات والسياسات المرتبطة بترقية الابتكار.
- تساهم في تدعيم خدمات الدعم للصناعة.
- تساهم في تطوير الحرف الصناعية.
- تعمم وتساعد وتتابع تطبيق برامج تأهيل المؤسسات وتقيم انجازها.

❖ **في ميدان تطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار**

- تساهم المديرية في ترقية وتطوير الجاذبية الاقتصادية.
- تشارك في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية.
- تساهم في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية ومناطق النشاط وتأهيل المناطق الصناعية.
- تقيم دوريا ،تطبيق إجراءات ترقية الاستثمار.

❖ **في ميدان تسيير مساهمات الدولة والخوصصة**

- تساهم في إحصاء الأملاك الصناعية للولاية.
- تساهم في متابعة تعهدات المشتري في إطار الخوصصة.

❖ **في ميدان الإعلام الصناعي**

- تسهر على وضع نظام للإعلام وتقوم بالجمع والنشر الدوري بكل وسيلة اتصال أو معلومات تقنية أو إحصائية مناسبة.
- تساهم في وضع نظام لليقظة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقظة التكنولوجية.

❖ **في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

- تساهم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقييم أثرها وتقدم حصيلة النشاطات.
- تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة.

- تدعم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لاسيما في ميدان المناولة.
- تساهم في انجاز وتحيين خارطة تموقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تكثيف النسيج الصناعية وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة والمحافظة على الموارد المتاحة، كما يعتبر هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للاستثمار بالمنطقة، وبالتالي تزيد فرص العمل، وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة ويمكن تلخيص مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة من خلال مايلي :

✓ اولا: توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب قطاعات النشاط في ولاية تيسمسيلت :

تتوزع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على مجموعة من ال قطاعات التي تهدف إلي تحقيق التنمية في ولاية تيسمسيلت، وهي موزعة كالآتي :

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في ولاية تيسمسيلت لسنة 2014.

قطاع النشاط	العدد	النسبة %

1- الفلاحة	175	4.96
2-الري	21	0.60
3-البناء والأشغال العمومية	1096	31.07
4- الصناعة التحويلية	335	9.50
5-خدمات	1900	53.87
المجموع	3527	100

الشكل رقم (01): توزيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب قطاعات النشاطات الاقتصادية في ولاية تيسمسيلت لسنة 2014.

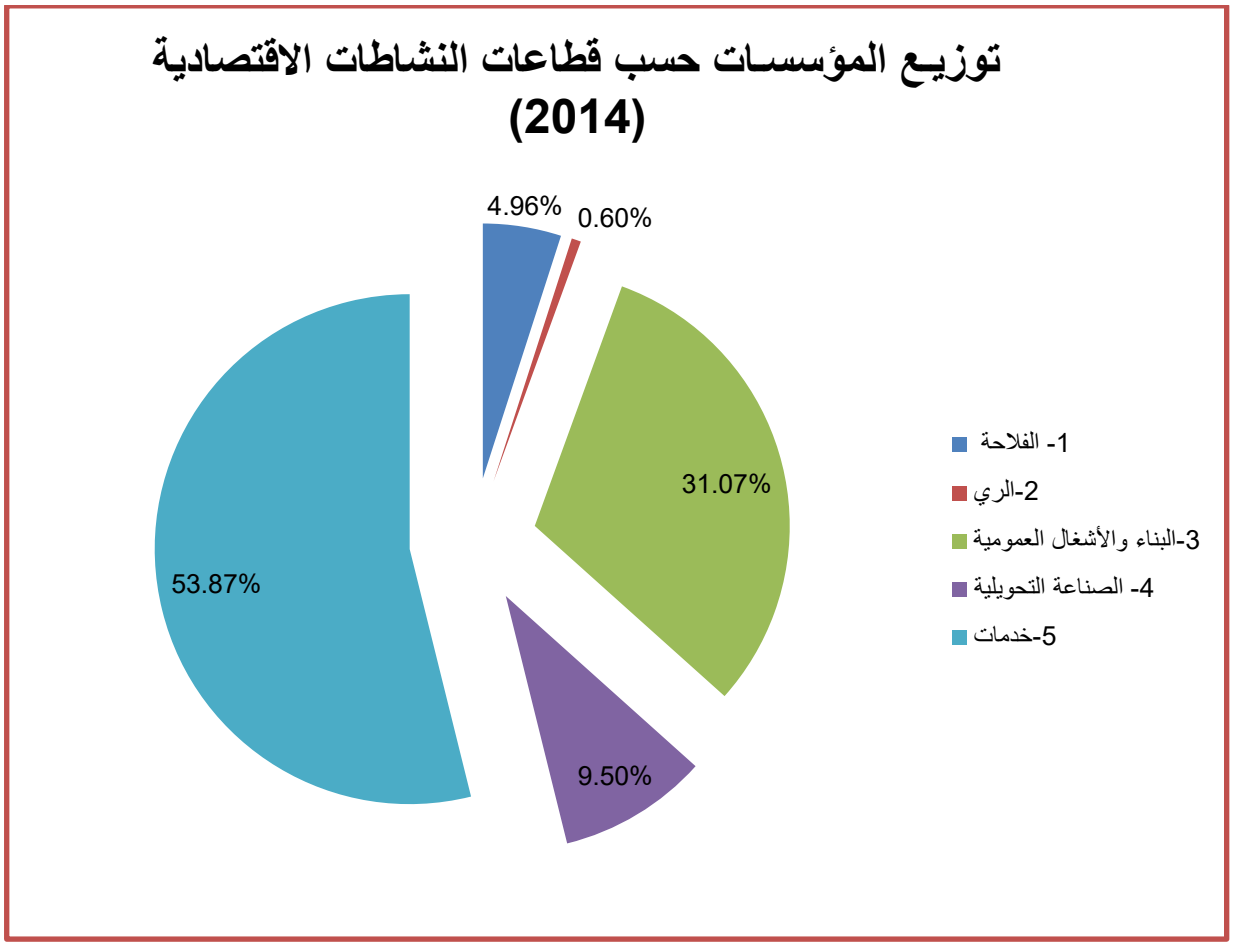

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تشمل جميع القطاعات تقريبا في الولاية حيث سجلت ولاية تبسة سنة 2010 استحواذ قطاع الخدمات على النسبة الكبيرة من عدد هذه المؤسسات وصلت إلي حوالي 1900 مؤسسة أي نسبة تقدر بـ53,87% من إجمالي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المتواجدة بالولاية كما نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الثانية بنسبة 31,07% بإجمال 1096 مؤسسة ويرجع ذلك لتوفر الموارد الأولية والمواقع الاستخراجية والإصلاحات الكبيرة التي تعرفها الولاية من جانب إصلاحات البني التحتية من جهة، ، ودخول المنظمة في مرحلة بناء وتوسع عمراني من جهة أخرى أما قطاع الصناعة التحويلية فيحتل المرتبة الثالثة بنسبة 9,50% واما باقي القطاعات فنسبة الاستثمار فيها ضعيفة.

✓ **ثانيا : تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت في الفترة (2010–2014) .**

لقد شهد قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة تطورا ملحوظا على مدى الخمس سنوات الأخيرة، وسوف نحاول عرض هذا التطور من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت (2010 – 2014).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
العدد	1739	2833	3180	3302	3527
نسبة التطور	-	62.90	12.24	3.83	6.81

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على معطيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

الشكل رقم (02): تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت(2007 – 2014).

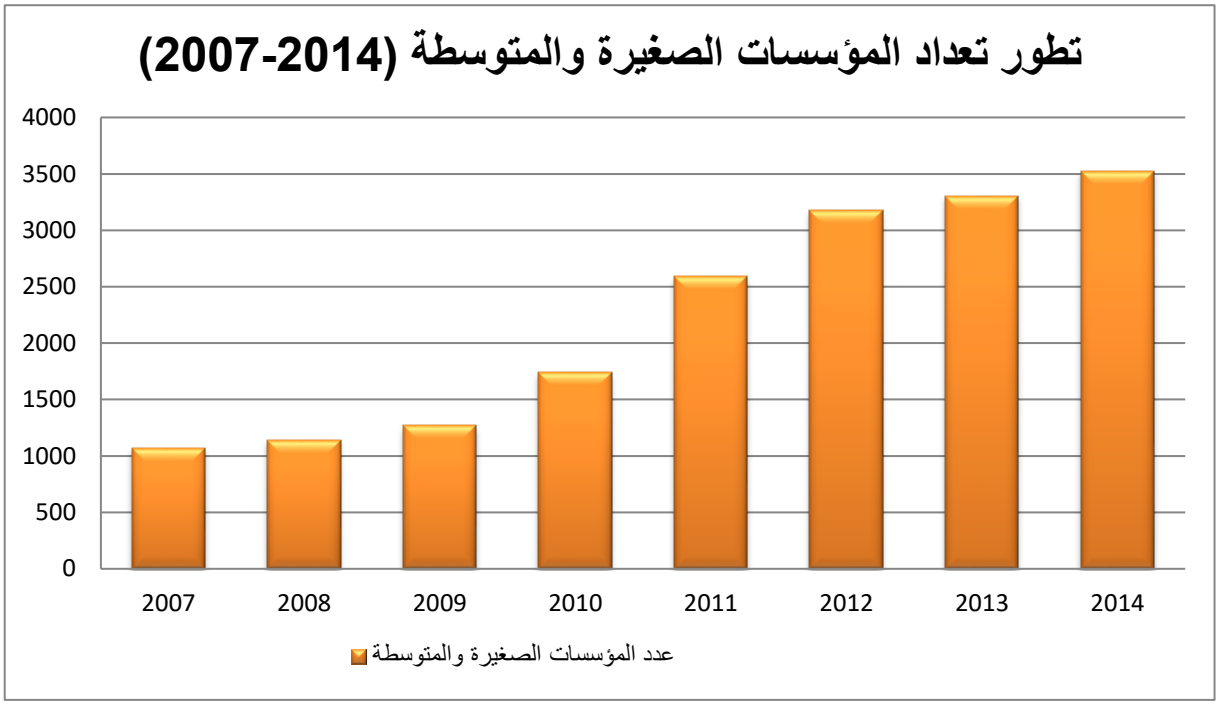

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قد ارتفع خلال الخمس سنوات الأخيرة من 1739 مؤسسة سنة 2010 إلى 3527 مؤسسة سنة 2014 أي زيادة بما يعادل 1788 مؤسسة ، وقد سجلت الولاية أعلى نسبة تطور في تعداد هذه المؤسسات بـ62.90% وهذا خلال 2011، حيث ارتفع عدد هذه المؤسسات من 1739 مؤسسة سنة 2010 إلي 2833 مؤسسة في 2011.

ويرجع هذا النمو المطرد في عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى سياسات الدعم التي تقدمها الدولة لها والتي انتهجتها الولاية، اضافة إلى كل الهيئات التي تقدم لها الدعم المالي والمعنوي (مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر...) وتسهيل إجراءات الحصول على القروض بالتالي تشجيع المستثمرين الشباب على إنشاء المؤسسات، هذا بالإضافة إلى زيادة الوعي بالإيجابيات المتعلقة بهذه المؤسسات .

من خلال ما سبق يمكن القول أن ولاية تبسة تتوفر على نسيج من المؤسسات المتوسطة والصغيرة آخذ في النمو تدريجيا بسبب دعم الدولة والولاية لهذا القطاع ولكن يعاب عليه تمركزه في قطاعات نشاط دون غيرها وفي منطقة دون الأخرى وبالتالي لا يحقق مبدأ التوازن بين المناطق والقطاعات، كما تتوزع أغلب هذه المؤسسات بشكل غير منظم عبر أرجاء الولاية .

✓ **ثالثا : مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل في ولاية تيسمسيلت**

تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بنسب معتبرة في توفير مناصب العمل، والتقليل من نسبة البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية في ولاية تبسة والجدول التالي يوضح ذلك تطور معدلات التشغيل في ولاية تيسمسيلت خلال الخمس السنوات الأخيرة .

جدول رقم (04) : تطور عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت للفترة (2010-2014).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
العدد	7374	8707	8939	9245	9626
نسبة التطور	-	18.07	2.66	3.42	4.12

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في توفير مناصب الشغل لسكان ولاية تيسمسيلت، حيث سجلت ولاية تبسة خلال الفترة 2010 - 2014 تطور مستمر لعدد

العمال في هذه المؤسسات حيث كانت سنة 2010 توظف 7374 عامل وقفزت سنة 2014 إلي 9626 عامل أي بمعدل تطور بلغ 30.54% وهذا ما يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لدور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تيسمسيلت خلال هذه المدة.

الشكل رقم (03): تطور عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تيسمسيلت خلال (2010-2014)

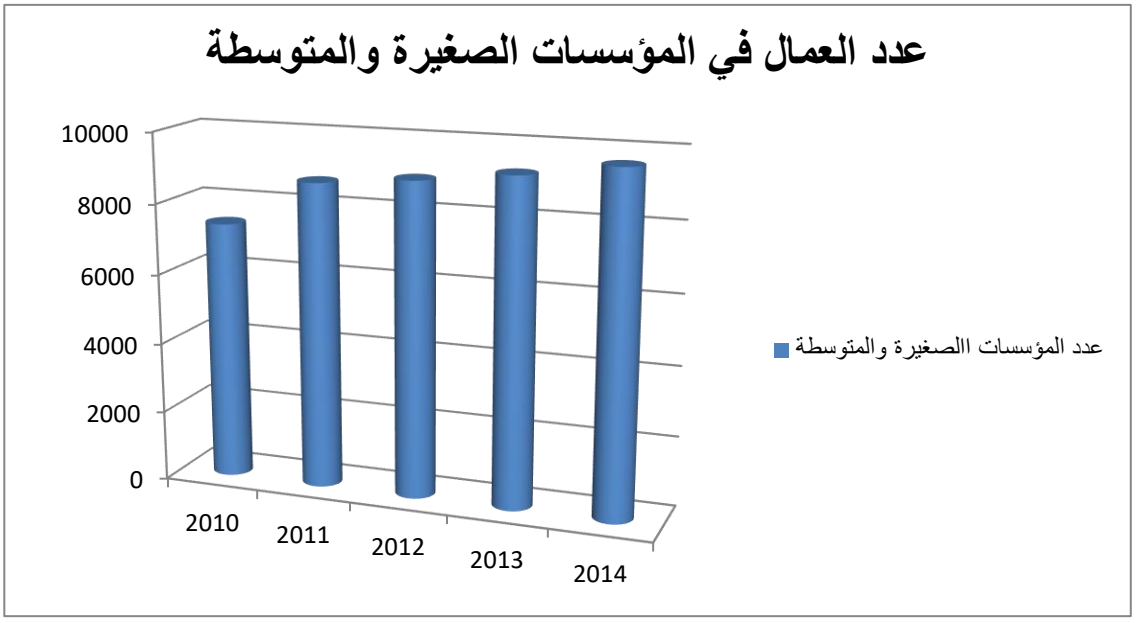

تبين الجداول السابقة مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية من سنة إلى أخرى حيث وصلت نسبة التمركز في الولاية إلى 11.75‰ بعد أن كانت لا تتعدى 3.58 ‰ في سنة 2007 ،وهي حاليا ليست ببعيدة عن النسبة الوطنية التي تقدر ب 12.5‰، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع في إطار استراتيجية الوصول إلى إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة عند أفاق 2014، وتشغيل مليون أجير بإشراك أجهزة الدعم التي وضعتها السلطات العمومية ومختلف البرامج الاستثمارية الهامة المسجلة في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) ،وعلى إثر هذا التطور انعكس إيجابيا على سوق الشغل كما هو مبين في الجدول أعلاه.

✓ رابعا : مساهمتها في تفعيل القطاع الفلاحي :

يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الذي من المفترض أن يلعب الدور الاستراتيجي في التنمية المحلية المستدامة ومن القطاعات الأولية وواحد من أهم أقطاب التشغيل التي من المفترض أن تلعب دورا استراتيجيا بسبب طبيعة المنطقة والإمكانيات المتاحة فيها من هذا الجانب، حيث سجلت ولاية تيسمسيلت في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة استفاد من دعم مختلف البرامج التنموية فقد وصل عدد مناصب الشغل التي توفرها حوالي 175مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة إحصائيات 2014 ، وهذا العدد لا يمثل شيء مقابل إمكانيات هذا القطاع في المجال التشغيلي والمالي وحتى البيئي بسبب الحالة التي آلت إليها المنطقة والتي أصبحت تعد من المناطق الصحراوية وهذا بسبب غياب السياسات والبرامج الشاملة والتي تؤدي الي استصلاح هذه الأراضي التي تدهورت بسبب الانجراف والتصحر وتآكل التربة ، وبالرغم من التمويل المالي التي حظيت به المنطقة ودعم الدولة لهذا القطاع، نجد أنه مازال يعاني من نقص شديد وتخلف ملحوظ وهذا بسبب توفر الأغلفة المالية وغياب الأساليب التخطيطية التي تدعم هذه القطاع.

✓ خامسا : مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في مجالات أخرى

بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ميدان تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال المساهمة في مجال التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلي تمويل ميزانية البلديات من خلال العوائد الجبائية فإن دورها في التنمية المحلية المستدامة يتعدى ذلك إلى مجالات أخري والتي نوجزها فيما يلي :

- تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في مجال الخدمات المحلية حيث نجد أنها توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل و المواصلات،
- كما تظهر مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة من خلال العوائد

الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية والتي تتمثل في الرسوم والضرائب، وبما أن ولاية تيسمسيلت تمتلك حوالي 3527 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة والتي تشتغل حوالي 9626 عامل فإن هذه المؤسسات توفر إيرادات جبائية تساهم في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة فيها مما يتيح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر لقسم

التجهيز والاستثمار والذي يقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المنطقة بشكل يخدم متطلبات الحماية البيئية.

- مساهمتها في دعم الصناعات التقليدية نظرا لطبيعة المنطقة الريفية مما يتيح الفرصة لرواج المنتجات التقليدية من صناعة الأواني الفخارية، الصناعات الصوفية والوبرية.
- إن الامتداد الجغرافي والطبيعي، والإرث الحضاري والثقافي للولاية أهلها بأن تكون قطب سياحي وقبلة للزوار إذ تتوفر على امن طق طبيعية وأثرية تؤهلها إلي خلق سلسلة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تتكامل فيها بينها من أجل خلق الجو السياحي الذي يغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية
- خلال العنصر السابق الذي تناولنا فيه مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة نستنتج أن هذه المؤسسات تتطلب مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها على مستوى الولاية من أجل خلق وتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لتطوير ما هو قائم وبعث المزيد من هذه المؤسسات أو هذه الصناعات أو هذه المشاريع مهما اختلفت التسمية بما يؤدي إلى خلق التشابكات الأمامية والخلفية مع بقية الهياكل الاقتصادية بالاقتصاد الوطني فهذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى تربة صالحة للنمو والتطور حتى يمكن لها أن تساهم مساهمة حقيقية في تنمية ولاية تبسة تنمية محلية مستدامة

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية من عدة جوانب (الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الجانب البيئي والتكنولوجي)، ومن ثم التعرف على الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الى جانب التعريف بمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية تيسمسيلت ، انشاءها مهامها وهيكلها التنظيمي.

وكذا مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية تيسمسيلت وقد تم التوصل إلى أن هذا النوع من المؤسسات له من الأهمية ما يستعدي اليقظة للنهوض به وتوفير كل السبل لدعمه، وهذا ما وجدناه فعلا في أرضية ولاية تيسمسيلت، فمن خلال سبل الدعم التي سخرتها الجزائر لدعم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي جسدتها في الاستراتيجية الوطنية، سعت الولاية إلي تطبيق معالمها من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة...الخ وهذا من أجل توفير الفرص الاستثمارية والتقليص من المعوقات والمشاكل التي تقف أمام هذه المؤسسات والتي تحد من دورها في تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة وبالتالي الحد من التنمية الوطنية و التي يأتي في مقدمتها مشكل التمويل ونقص الخبرات إضافة إلى مشاكل أخرى، آملين أن تحافظ هذه السبل في ضمان بقاء واستمرارية وتطور ذلك القطاع.

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة لحل الإشكالية المطروحة والمتمثلة في : **ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة وما مدى تقييم الاستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيسمسيلت؟**

وما قدمناه في هذا البحث هو محاولة للتعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات التي تتناول هذا الموضوع ومحاولة التطرق أيضا إلي معرفة الخصائص والمميزات ومختلف أشكال هذه المؤسسات، ثم ارتأينا إضافة مصادر وأساليب تمويل هذه المؤسسات، ونظرا للتأثير الايجابي لهذه المؤسسات على الاقتصاديات العالمية وجب علينا تذليل المشاكل التي تعرقلها وانتهاج الأساليب التي تنمى وتدعم دورها في جميع المجالات وخاصة تلك المتعلقة بالاستدامة،

ثم حاولنا تقد يم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنمية المحلية المستدامة، بدءا بالتطرق إلي التنمية المستدامة التي وجدنا أنها عبارة عن اتجاه تنموي جديد يهدف إلي تحقيق مجموعة من النقاط المتعلقة بكيفية استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأجيال الحالية مع المحافظة على متطلبات الأجيال المستقبلية من خلال ثلاث أبعاد أساسية، ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية المستدامة هي عبارة عن عملية متكاملة تهدف من خلال إلي تحقيق التكامل ضمن مستوى جزئي من أجل الوصول إلي الكلية في هذا المجال، كما وجدنا بأن التنمية المحلية المستدامة تمتلك مجموعة من المقومات التي تؤهلها للقيام بدورها باعتبارها وسيلة، وتعاني مجموعة من المعوقات التي تحدها باعتبارها غاية، هذا بالإضافة إلي التطرق لأهم النقاط التي عالجها مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل في 1992 والتي لخصت في ما يسمي ببرنامج القرن 21 أو الأجندة 21 المحلية .

وكان علينا اهمية هذا النوع من المؤسسات في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة من خلال التطرق إلي اهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر من خلال ثلاث جوانب أساسية آلا وهي : الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي والتكنولوجي ووجدنا أن هذه المؤسسات تلعب دورا مهما في هذه الجوانب .

ثم عالجنا مختلف الهيئات والهياكل ومجمع أساليب الدعم والترقية التي اعتمدها الجزائر ضمن هذا الإطار الاستراتيجي وهذا بغية معالجة مختلف الاختلالات ومحاربة مجمع المعوقات والمشاكل التي تعاني منها هذه

المؤسسات في الجزائر .

فيما قمنا بإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي على اعتبار ولاية تيسمسيلت كنموذج لدراسة الحالة

⟸ **النتائج** : مكنتنا هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي من اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية: من خلال دراستنا للجوانب النظرية لهذا الموضوع وجدنا:

الفرضية الأولى: تعالج الفرضية الأولى فكرة **أن للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مجموعة من الخصائص تجعلها ذات أولوية وتؤهلها للقيام بدور فعال تعمل من خلاله علي تحقيق الأهداف المرجوة** منها ووجدنا أن:

– رغم تعدد وتباين المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وبالرغم من اختلاف الدول والهيئات حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات، فإنها تتفق وفي مجملها على أهمية الدور التنموي الذي تلعبه في جميع المجالات وعى جميع الأصعدة وهذا ما تترجمه الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في سبيل دعم وترقية هذه المؤسسات نظر لما تكتسبه من خصائص التي تؤهلها للقيام بالدور التنموي المطلوب؛

– تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحديات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتنمية المستدامة مما زاد من مشاكلها وفي مقدمتها مشكل التمويل ومشكل التسيير والعقار إلي جانب المشاكل القانونية والإدارية....الخ

الفرضية الثانية: أما الفرضية الثانية فتدور حول فكرة أن **التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة وذات أبعاد متعددة** ، واستخلصنا صحة الفرضية لكون أن:

– التنمية المحلية المستدامة هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال التركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية بما يخدم الأجيال الحالية ويحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية ؛

– تعاني التنمية المحلية المستدامة مجموعة من معوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة، هذه المشاكل التي باتت تحد من كفاءتها وفعاليتها والتي دفعت لوضع برنامج وقواعد تتبع بغية الوصول إليها ومعالجة كافة الاختلالات التي تعاني منها، هذا البرنامج الذي لقب بالأجندة 21 المحلية.

الفرضية الثالثة: وتدرس فكرة **تبني الجزائر لاستراتيجية متكاملة تعتمد فيها علي جملة من الهيئات الهادفة إلي ترقية ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ودعم فكرة التنمية المستدامة،** وأثبتنا صحة هذه الفرضية باعتبار أن:

– الجزائر سعت إلي تطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال الاعتماد على استراتيجية متكاملة تعمل ضمن منظور كلى وجزئي وتعتمد فيها على جملة من الهيئات وتطبق من خلالها مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهدف إلي ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعالجة مختلف المشاكل التي تعاني منها

– تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مساهمتها الفعالة في مجال خلق مناصب العمل وهذا بالإضافة الى مساهمتها في الجوانب الاخرى (العوائد الجبائية ، دعم الصناعات التقليدية .....الخ)

قـــــــــــائمة المراجع

⟸ **أولا: الكتب.**

- مُحَمَّد محروس إسماعيل ، **اقتصاديات الصناعة و التصنيع** ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2007.
- مُحَمَّد صالح الحناوي، ابراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية و التمويل** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1999.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000.
- علي سلمى، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للطباعة و النشر ، 1999.
- مُحَمَّد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، القاهرة ، 2002.
- عثمان مُحَمَّد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة– فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007.
- موسى اللوزي، **التنمية الإدارية**،(**المفاهيم الأسس والتطبيقات**)، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ،2000 .
- القريشي مدحت،"**التنمية الاقتصادية" نظريات وسياسات وموضوعات**"،الطبعة الأولى، الأردن، عمان ،دار وائل للنشر ،2007 .
- عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الإسكندرية، الدار الجامعية طبع ونشر وتوزيع، .1999
- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، مصر :الدار الجامعية،2001 .
- فتحي السيد أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- جواد نبيل، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الطبعة الأولى، الجزائرية للكتاب، الجزائر.
- عمر أيمن علي، **إدارة المشروعات الصغيرة** مدخل بيئي مقارن ، دار الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

⟸ **ثانيا : البحوث الجامعية.**

- عبد الحميد بن الشيخ ، **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية –حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2010 .
- يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .
- لمجد بوزيدي، **ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009 .
- رحماني اسماء، **دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
- حسين عبد القادر، "**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- عمران عبد الحكيم، **إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، رسالة ماجستير، تخصص إستراتجية، كلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة مسيلة، 2007 .
- فرحاتي حبيبة، **دور هياكل الدعم المالي في تحسين اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2011 .
- مُحَّد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة المحلية**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011 .
- طراد فارس، **مناجمنت الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم التجارية،2007 .
- علي بقشيش، **اشكالية تأثير الفساد الاداري على برامج التنمية وتطبيق اليات الحكم الراشد في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2012.
- مقداد خميسي، **واقع وافاق التنمية المحلية في الجزائر: حالة ولاية البليدة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، 2009 .
- عبدالسلام عبداللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، رسالة ماجستير، 2011.

- مُحَّد حمازة، **دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة**، رسالة ماجستير، 2012 .
- بن نعمان مُحَّد، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: تسيير عمومي، جامعة الجزائر 2012.
- بن قطاف أحمد ، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2007.

⟸ **ثالثا : التظاهرات العلمية.**

- عبد الرحمان بنعنتر ، عبد الله بالوناس، **مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أساليب تطويرها و دعم قدراتها التنافسية**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 28/26 ماي 2003.
- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس: "**مشكلات المشروعات المتوسطة و الصغيرة واساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية** " الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف 28-25 ماي 2003.

⟸ **رابعا : القوانين و المراسيم.**

- الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 1 ، 2، 3، 4 من المرسوم التنفيذي رقم 96-196 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288، المؤرخ في رجب 1424 الموافق ل 06 سبتمبر 2003.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,المرسوم التنفيذي رقم 373/02، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، المتضمن صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي المادة 05 و المادة 06 منه.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 01-03 مؤرخ في 22 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والقانون رقم 18-01 مؤرخ 12 ديسمبر سنة 2001 م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⟸ خامسا: المجلات العلمية

- سعدان شبايكي، **معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد11، ماي 2007 .
- علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10 ، جامعة سطيف،2010

⟸ سادسا : الملتقيات

- كتوش عاشور، طرشي مُحَمَّد ،**تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- علي نصر الدين بوعمامة: معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر، سكيكدة.
- موسوس مغنية، بلغنو سمية، **ترقية محيط المؤسسات الصغير ة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدو لي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، يومي17 و18 افريل 2006.

فهرس الجداول والاشكال

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الفصل الاول

الاسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني

مدخل نظري حول التنمية المحلية

الفصل الثالث

الاستراتيجية الوطنية لترقية (و ص و) كآلية لدعم التنمية المحلية في الجزائر

فهرس المحتويات